حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي

تقرير حوكمة الشركة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن الحوكمة العامة لبنك البحرين الوطني ويضمن مجلس الإدارة وضع معايير أخلاقية عالية في جميع أنحاء البنك، كما يراجع بانتظام امتثال البنك للوائح مصرف البحرين المركزي والتشريعات المعمول بها فيما يتعلق بحوكمة الشركات. نتيجة للتحديثات التي تم إجراؤها على الدليل الإرشادي الخاص بمراقبة المستويات العالية في كتاب قواعد مصرف البحرين المركزي، خضعت سياسة حوكمة الشركات وبعض مواثيق مجلس الإدارة واللجان الفرعية التابعة لمجلس الإدارة لمراجعة عامة في عام 2023. يقر مجلس الإدارة بأن الحوكمة الرشيدة للشركات هي عنصر حيوي في خلق قيمة مستدامة للمساهمين وحماية مصالح جميع أصحاب المصلحة.

لقد أتاح الحفاظ على أفضل معايير حوكمة الشركات لعملاء البنك والمساهمين والمنظمين والموظفين ووكالات التصنيف درجة عالية من الثقة في مؤسستنا. بالحفاظ على هذه المعايير، حقق البنك توازنًا مناسبًا بين النمو طويل الأجل والأهداف قصيرة الأجل، وأنشأ محفظة سليمة من الأصول وقاعدة عملاء مستقرة وتنوع في الدخل، بالإضافة إلى القدرة والموارد لمواجهة الدورات الاقتصادية والشكوك. وضع مجلس الإدارة النغمة الأخلاقية للبنك بدرجة عالية من عدم التسامح مع أي حالات من سوء التصرف والاحتيال والسلوك غير الأخلاقي، كما عمل على ضمان أعلى درجة من الالتزام بالقوانين والقواعد واللوائح.

مجلس الإدارة

يخضع تكوين مجلس الإدارة لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك ويتألف من أحد عشر عضوًا. يتم تعيين أربعة أعضاء من قبل شركة ممتلكات البحرين القابضة، التي تمتلك 44.06% من رأس مال البنك، ويتم تعيين عضو واحد من قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، والتي تمتلك 10.85% من رأس مال البنك. يتم انتخاب الأعضاء الستة المتبقين في مجلس الإدارة بالاقتراع السري في الجمعية العامة، وبأغلبية بسيطة من الأصوات الصحيحة. يظل أعضاء مجلس الإدارة الستة المنتخبون من قبل المساهمين في مناصبهم لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات قابلة للتجديد. للترشح لعضوية مجلس الإدارة، يجب أن يستوفي الأفراد المعنيون معايير «الملائمة والمناسبة» التي وضعها مصرف البحرين المركزي، كما أن تعيينهم خاضع لموافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي. تم انتخاب مجلس الإدارة الحالي في اجتماع الجمعية العامة العادية في أكتوبر 2021 ومن المقرر أن تنتهي مدته في اجتماع الجمعية العامة العادية الذي سيعقد في مارس 2024.

عند الانضمام إلى مجلس إدارة البنك، يتم تزويد جميع أعضاء مجلس الإدارة بـ «دليل الأعضاء» التي تتضمن عقد التأسيس والنظام الأساسي، والسياسات الرئيسية، صلاحيات مجلس الإدارة ولجانه الفرعية وإرشادات حوكمة الشركات. كما يتم عقد جلسات تعريفية بحضور الرئيس التنفيذي والإدارة العليا للبنك، مع أعضاء مجلس الإدارة، والتي تركز على الملف التجاري والفرص والتحديات والمخاطر التي يواجهها البنك.

وفقًا للتعريفات المنصوص عليها من قبل مصرف البحرين المركزي، يتم تصنيف أعضاء مجلس الإدارة على أنهم مستقلين وتنفيذيين وغير تنفيذيين. يتألف مجلس الإدارة حاليًا من أربعة أعضاء مستقلين وسبعة أعضاء غير تنفيذيين. إن أدوار رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي منفصلة ويمارسها أشخاص مختلفون.

تتمثل المسؤولية الأساسية لمجلس الإدارة في تقديم قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصلحة من خلال رسم الاتجاه الاستراتيجي للبنك، وكذلك تحديد قابلية المخاطرة وهيكل رأس المال العام للبنك، كما أن مجلس الإدارة مسؤول أيضًا عن مراقبة توجيه الإدارة للأعمال ضمن إطار العمل المتفق عليه. يسعى مجلس الإدارة إلى التأكد من أن الإدارة التنفيذية تحقق توازنًا مناسبًا بين النمو طويل الأجل والأهداف قصيرة المدى، ويكون مجلس الإدارة مسؤولاً في نهاية المطاف عن شؤون البنك وأدائه. وبناءً عليه، فإن الوظائف الرئيسية لمجلس الإدارة هي:

- الحفاظ على هيكل مجلس الإدارة المناسب.
- الحفاظ على الهيكل التنظيمي والإداري المناسب بما يتماشى مع متطلبات أعمال البنك.
- التخطيط لإستراتيجية البنك المستقبلية، والموافقة على خطط العمل السنوية، والموافقة على المبادرات الرئيسية ومراقبتها.
- مراقبة إطار عمليات البنك وسلامة الضوابط الداخلية.
- ضمان الالتزام للقوانين واللوائح.
- مراقبة أداء البنك واعتماد النتائج المالية، وضمان الشفافية والنزاهة في تقارير أصحاب المصلحة، بما في ذلك البيانات المالية.
- تقييم أداء مجلس الإدارة بشكل دوري بما في ذلك أداء لجانه الفرعية.
- ضمان المعاملة العادلة لجميع المساهمين بما في ذلك حاملي أسهم الأقلية.

إن رئيس مجلس الإدارة هو المسؤول بشكل أساسي عن قيادة مجلس الإدارة، والتأكد من أنه يعمل بشكل فعال، وبأنه يؤدي مسؤولياته القانونية والتنظيمية بالكامل.

يجتمع مجلس الإدارة بانتظام على مدار العام، ويحتفظ بالسيطرة الكاملة والفعالة على المسائل الاستراتيجية والمالية والتشغيلية والرقابة الداخلية الالتزام. وفقًا لاختصاصاته، يجب أن يجتمع المجلس مرة واحدة على الأقل كل ربع سنة.

في إطار دوره باعتباره الهيئة الرئيسية، يوفر مجلس الإدارة الإشراف على شؤون البنك، ويسعى باستمرار لتحسين ممارسات حوكمة الشركات القوية للبنك والبناء عليها. يتم تقديم تقرير عن أداء أعمال البنك بشكل منتظم إلى مجلس الإدارة، كما تتم مراقبة اتجاهات الأداء، وكذلك الأداء مقابل الميزانية والفترات السابقة عن كثب. يتم إعداد المعلومات المالية باستخدام سياسات محاسبية مناسبة وفقًا لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ويتم تطبيقها باستمرار. تم وضع الإجراءات والضوابط التشغيلية لتسهيل المعالجة الكاملة والدقيقة وفي الوقت المناسب للمعاملات وحماية الأصول.

يتمتع مجلس الإدارة بسلطة غير محدودة ضمن الإطار التنظيمي العام. قام مجلس الإدارة بتفويض صلاحيات الموافقة للجان الفرعية وأعضاء الإدارة؛ يتم إحالة جميع المعاملات التي تقع خارج حدود التفويض إلى المجلس للموافقة عليها. بالإضافة إلى ذلك، يوافق المجلس بشكل سنوي على الميزانية السنوية والحدود التشغيلية لأنشطة البنك المختلفة.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

لجان مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل العديد من اللجان الفرعية التي تقدم الدعم الفعال لمجلس الإدارة بأكمله في تنفيذ مسؤولياته. هذه اللجان هي اللجنة التنفيذية، ولجنة التدقيق، ولجنة المخاطر والالتزام، ولجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة، ولجنة الرقمنة، ولجنة الفروع الخارجية، ولجنة التبرعات والهبات.

اللجنة التنفيذية

تتكون اللجنة التنفيذية من خمسة أعضاء يتم اختيارهم وتعيينهم من قبل مجلس الإدارة، ويجب أن يكون أحد الأعضاء عضو مجلس إدارة مستقل. تجتمع اللجنة التنفيذية خمس مرات على الأقل في السنة ويتمثل دورها في مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياته فيما يتعلق بالإقراض والاستثمارات في سندات الدين، فضلاً عن أي مسائل أخرى لم يتم تفويضها إلى لجنة محددة تابعة لمجلس الإدارة. وبناءً عليه، فإن اللجنة التنفيذية مخولة للموافقة على مقترحات ائتمانية واستثمارية محددة، ومراجعة الميزانيات والخطط والمبادرات الرئيسية لتقديمها في نهاية المطاف إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها، ومراقبة أداء البنك مقابل أهداف خطة العمل.

لجنة التدقيق

تتألف لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم وتعيينهم من قبل مجلس الإدارة، يجب أن يكون اثنان منهم أعضاء مجلس الإدارة مستقلين، بما في ذلك الرئيس. تجتمع لجنة التدقيق أربع مرات على الأقل في السنة. تتمثل الوظيفة الأساسية للجنة التدقيق في مراجعة الممارسات المحاسبية والمالية للبنك، وتعزيز عملية التدقيق الداخلي والخارجي، ومساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤوليته في ضمان نظام فعال للرقابة الداخلية والبيانات المالية. لجنة التدقيق مسؤولة عن تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة، وتعيين مدققي الحسابات الخارجيين ومكافآتهم، ومراجعة نزاهة التقارير المالية للبنك، ومراجعة أنشطة وأداء وظيفة التدقيق الداخلي ومراجعة الالتزام للقوانين واللوائح ذات الصلة. يتم دعم لجنة التدقيق من قبل إدارة التدقيق الداخلي، والتي تراقب بانتظام نظام الرقابة الداخلية. تتضمن المراقبة تقييمًا للمخاطر والضوابط في كل وحدة تشغيل، ويتم رفع تقارير عن الأمور الناشئة عنها إلى لجنة التدقيق على أساس منتظم.

لجنة المخاطر والالتزام

تتألف لجنة المخاطر والالتزام من خمسة أعضاء يتم اختيارهم وتعيينهم من قبل مجلس الإدارة. وهي تضم ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة ومستشاران مستقلان. تجتمع لجنة المخاطر والالتزام أربع مرات على الأقل في السنة. يتمثل دور اللجنة في الإشراف على إطار عمل إدارة المخاطر الذي وضعه مجلس الإدارة ومراقبته، بما في ذلك مراجعة استنتاجاته وتوصياته ورفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة المتعلقة بسياسات البنك وشهية المخاطر الحالية والمستقبلية للبنك. اللجنة مسؤولة بالإضافة إلى ذلك عن الإشراف على وتقييم إطار الالتزام للبنك.

لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة

تتألف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة من ستة أعضاء من مجلس الإدارة، يتم اختيارهم وتعيينهم من قبل مجلس الإدارة. يجب أن يكون هناك عضوان مستقلان يحضران كل اجتماع وتجتمع اللجنة ثلاث مرات على الأقل في السنة. يتمثل دور اللجنة في مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياته فيما يتعلق بترشيح البنك وسياسات المكافآت وإرشادات حوكمة الشركات وأهداف الاستدامة، وذلك بناءً على المتطلبات التنظيمية أو أفضل الممارسات الصناعية. تتولى اللجنة تفويض وتحديد الأشخاص المؤهلين ليصبحوا أعضاء في مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي، رئيس الشئون المالية، وسكرتير الشركة، وأي مناصب أخرى يعتبرها مجلس الإدارة مناسبة. تتحمل اللجنة أيضًا مسؤولية مراجعة والتوصية بسياسات المكافآت لمجلس الإدارة والإدارة.

لجنة الرقمنة

إن لجنة الرقمنة، التي أنشئت حديثًا في عام 2021، مسؤولة عن الإشراف وتقديم المشورة بشأن الأمور المتعلقة بالاستراتيجية الرقمية للبنك وتنفيذها، وتوجيه ابتكاراته وأطر البيانات ذات الصلة. وتناقش لجنة الرقمنة أيضًا المخاطر ذات الصلة وتراقبها، ولكن فقط لدعم لجنة المخاطر والالتزام لمنع التداخل في الصلاحيات. يتعين على لجنة الرقمنة في تقريرها المقدم لمجلس الإدارة التوضيح والإبلاغ، بما في ذلك، الإبلاغ عن استنتاجاتها وتوصياتها بشأن (1) التحول الرقمي للبنك الذي يغطي، على سبيل المثال لا الحصر، تحديد الاستراتيجية الرقمية المناسبة، واعتماد التكنولوجيا ذات الصلة، والعمليات الرقمية، ومراجعة وتوصية الميزانية المقترحة من قبل الإدارة لهذا الغرض، و (2) تنفيذ البنك لاستراتيجياته الرقمية والتقنية ذات الصلة لدعم الخدمات المصرفية الرقمية ووظائف تكنولوجيا المعلومات. في هذا الصدد، ستتبنى لجنة الرقمنة منظورًا استشرافيًا، وتسعى إلى توقع التغييرات في ظروف العمل.

لجنة الفروع الخارجية

إن لجنة الفروع الخارجية، المنشأة حديثًا في عام 2021، مسؤولة، من بين أمور أخرى، عن الإشراف وتقديم المشورة بشأن الأمور المتعلقة بالفروع الخارجية للبنك، بالإضافة إلى تطوير ومراقبة المخاطر المرتبطة بذلك. إنها توفر دورًا أساسيًا في دعم التوجه الاستراتيجي للفروع الخارجية. وتقوم اللجنة برفع تقاريرها الرقابية إلى مجلس الإدارة مع استنتاجاتها وتوصياتها.

لجنة الهبات والتبرعات

تم إنشاء لجنة الهبات والتبرعات لإدارة توزيع الأموال المخصصة لتبرعات ومساهمات الشركات لضمان التزامها بالتوقعات الاستراتيجية للبنك ومكانته التي تنعكس من خلال ركائزه. تتكون اللجنة من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة. تعادل المساهمة السنوية المخصصة للصندوق 5% من صافي ربح البنك.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

اجتماعات مجلس الإدارة والحضور

يجتمع مجلس الإدارة واللجان الفرعية المنبثقة عنه بانتظام لتأدية مسؤولياتهم بفعالية. للوفاء بمتطلبات قانون حوكمة الشركات وإرشادات مصرف البحرين المركزي، ينظر البنك في حضور أعضاء مجلس الإدارة واجتماعات اللجان الفرعية.

فيما يلي ملخص لاجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات اللجان الفرعية التي عقدت خلال عام 2023، بالإضافة إلى الحضور:

اجتماعات مجلس الإدارة: إجمالي عدد الاجتماعات المنعقدة: 6

اسم عضو مجلس الإدارة	تواريخ الاجتماعات						المجموع		
	2023/2/28	2023/5/8	2023/8/8	2023/9/20 (Ad-Hoc)	2023/11/5	2023/12/12	إجمالي عدد الاجتماعات	الاجتماعات التي حضرها	% الاجتماعات التي حضرها
فاروق يوسف خليل المؤيد رئيس مجلس الإدارة	✓	✓	✓*	✓	✓	✓	6	6	100
د. عصام عبدالله فخرو نائب رئيس مجلس الإدارة	✓	✓	✓*	✓	✓	✓	6	6	100
فوزي أحمد كانو نائب رئيس مجلس الإدارة	✓	✓	✓*	✓	✓	✓	6	6	100
الشيخ راشد بن سلمان آل خليفة عضو مجلس الإدارة	✓	✓*	✓*	✓	✓	✓	6	6	100
هالة علي حسين يتيم عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓*	✓	x	✓	6	5	83
ريشي كابور عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓*	✓*	✓*	✓*	6	6	100
محمد طارق محمد صادق محمد أكبر** عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓*	غادر مجلس الإدارة في 20 أغسطس 2023			3	3	100
يوسف عبدالله يوسف أكبر علي رضا عضو مجلس الإدارة	✓*	✓*	✓*	✓*	✓*	✓*	6	6	100
أمين أحمد العريض عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓*	✓	✓	✓	6	6	100
فنسنت فان دن بوقرت عضو مجلس الإدارة	✓*	✓	✓*	✓*	✓	✓*	6	6	100
زيد خالد عبدالرحمن عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓*	✓	✓	✓	6	6	100
بول بيستر*** عضو مجلس الإدارة	انضم إلى مجلس الإدارة في 20 أغسطس 2023			✓*	✓	x	3	2	67

* تم الحضور عن طريق الاتصال المرئي.

** كان السيد محمد طارق صادق عضوًا في مجلس الإدارة حتى 20 أغسطس 2023.

*** انضم الدكتور بول بيستر إلى مجلس الإدارة في 20 أغسطس.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

اجتماعات مجلس الإدارة والحضور (تتمة)

تواريخ الاجتماعات وتفاصيل الحضور

اجتماعات اللجنة التنفيذية: إجمالي عدد الاجتماعات المنعقدة: 5

الاسم	تواريخ الاجتماعات					إجمالي عدد الاجتماعات	الاجتماعات التي حضرها
	2023/1/25	2023/4/3	2023/6/21	2023/9/20	2023/11/23		
د. عصام عبدالله فخرو رئيس اللجنة	✓	✓	✓	✓	✓	5	5
فوزي أحمد كانو عضو مجلس الإدارة	✓*	✓	✓	✓	✓	5	5
الشيخ راشد بن سلمان آل خليفة عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	5	5
يوسف عبدالله يوسف أكبر علي رضا عضو مجلس الإدارة	✓	✓*	✓*	✓*	x	5	4
أمين أحمد العريض عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	5	5

* تم الحضور عن طريق الاتصال المرئي.

اجتماعات لجنة التدقيق: إجمالي عدد الاجتماعات المنعقدة: 6

الاسم	تواريخ الاجتماعات						إجمالي عدد الاجتماعات	الاجتماعات التي حضرها
	2023/2/1	2023/2/19	2023/5/4	2023/8/6	2023/11/2	2023/12/13		
هالة علي حسين يتيم رئيس اللجنة	✓	✓	✓	✓	✓*	✓	6	6
محمد طارق محمد صادق محمد أكبر عضو مجلس الإدارة**	✓	✓	✓	✓	غادر المجلس في 20 أغسطس 2023		4	4
زيد خالد عبدالرحمن عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓*	✓*	✓	6	6
د. بول بيستر عضو مجلس الإدارة***	انضم إلى المجلس في 20 أغسطس 2023				✓*	x	2	1

* تم الحضور عن طريق الاتصال المرئي.

** كان السيد محمد طارق صادق عضوًا في لجنة التدقيق حتى 20 أغسطس 2023.

*** انضم الدكتور بول بيستر إلى لجنة التدقيق في 20 أغسطس 2023، ليحل محل السيد محمد طارق صادق.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

اجتماعات مجلس الإدارة والحضور (تتمة)

اجتماعات لجنة المخاطر والالتزام: إجمالي عدد الاجتماعات المنعقدة: 5

الاسم	Meeting dates						
	26/2/2023	7/5/2023	6/8/2023	8/10/2023	10/12/2023	Total No. of meetings	Meetings Attended
ريشي كابور رئيس اللجنة	✓	✓	✓*	✓*	✓*	5	5
محمد طارق محمد صادق محمد أكبر عضو مجلس الإدارة**	✓	✓	✓	غادر مجلس الإدارة في 20 أغسطس 2023		3	3
فنسنت فان دن بوقرت عضو مجلس الإدارة	✓*	✓	✓*	✓*	✓*	5	5
صباح المؤيد مستشار غير عضو بالمجلس	✓*	✓	✓	✓*	✓*	5	5
ماثيو ديكن مستشار غير عضو بالمجلس	✓	✓*	✓	✓*	✓	5	5
د. بول بيستر عضو مجلس الإدارة***	انضم إلى مجلس الإدارة في 20 أغسطس 2023			✓*	x	2	1

* تم الحضور عن طريق الاتصال المرئي.

** كان السيد محمد طارق صادق عضوًا في لجنة المخاطر والالتزام حتى 20 أغسطس 2023.

*** انضم الدكتور بول بيستر إلى لجنة المخاطر والامتثال في 20 أغسطس 2023، ليحل محل السيد محمد طارق صادق.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

اجتماعات مجلس الإدارة والحضور (تتمة)

اجتماعات لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة: إجمالي عدد الاجتماعات المنعقدة: 4

الاسم	تواريخ الاجتماعات				إجمالي عدد الاجتماعات	الاجتماعات التي حضرها
	2023/2/6	2023/2/22	2023/6/13	2023/11/21		
فاروق يوسف خليل المؤيد رئيس اللجنة	✓	✓	✓	✓	4	4
د. عصام عبدالله فخرو عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	4	4
الشيخ راشد بن سلمان آل خليفة عضو مجلس الإدارة	✓	✓*	✓	✓	4	4
يوسف عبدالله يوسف أكبر علي رضا عضو مجلس الإدارة	✓*	✓*	x	✓*	4	3
أمين أحمد العريض عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	4	4
ريشي كابور عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓*	✓*	4	4

* تم الحضور عن طريق الاتصال المرئي.

اجتماعات لجنة الرقمنة: إجمالي عدد الاجتماعات المنعقدة: 3

الاسم	تواريخ الاجتماعات			إجمالي عدد الاجتماعات	الاجتماعات التي حضرها
	2023/2/27	2023/5/9	2023/11/14		
فنسنت فان دن بوقرت رئيس اللجنة	✓*	✓	✓*	3	3
يوسف عبدالله يوسف أكبر علي رضا عضو مجلس الإدارة	✓*	x	✓*	3	2
هالة علي حسين يتيم عضو مجلس الإدارة	✓*	✓	✓*	3	3

* تم الحضور عن طريق الاتصال المرئي.

اجتماع لجنة الهبات والتبرعات: إجمالي عدد الاجتماعات المنعقدة: 2

الاسم	تواريخ الاجتماعات		إجمالي عدد الاجتماعات	الاجتماعات التي حضرها
	2023/1/30	2023/10/2		
فاروق يوسف خليل المؤيد رئيس اللجنة	✓	✓	2	2
د. عصام عبدالله فخرو عضو مجلس الإدارة	✓*	✓	2	2
فوزي أحمد كانو عضو مجلس الإدارة	✓	✓	2	2
هالة علي حسين يتيم عضو مجلس الإدارة	✓	✓	2	2

* تم الحضور عن طريق الاتصال المرئي.

اجتماعات لجنة الفروع الخارجية: إجمالي عدد الاجتماعات المنعقدة: 2

الاسم	تواريخ الاجتماعات		إجمالي عدد الاجتماعات	الاجتماعات التي حضرها
	2023/4/11	2023/10/3		
فوزي أحمد كانو رئيس اللجنة	✓	✓	2	2
الشيخ راشد بن سلمان آل خليفة عضو مجلس الإدارة	✓	✓	2	2
يوسف عبدالله يوسف أكبر علي رضا عضو مجلس الإدارة	✓*	✓*	2	2

* تم الحضور عن طريق الاتصال المرئي.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

الهيكل الإداري

أنشأ مجلس الإدارة هيكلًا إداريًا يحدد بوضوح الأدوار والمسؤوليات والتسلسل الإداري، وتفاصيله مرفقة بهذا التقرير.

يوجد داخل الهيكل الإداري لجان منفصلة مسؤولة بالاجتماع بشكل منتظم لمناقشة مختلف القضايا الاستراتيجية والتكتيكية والبت فيها ضمن نطاقها الخاص.

اسم اللجنة	الأعضاء (كما في 31 ديسمبر 2023)	الهدف
اجتماع فريق الإدارة التنفيذية انعقاد الاجتماع: أسبوعياً	**1. عثمان أحمد - الرئيس التنفيذي للمجموعة (رئيس اللجنة)** 2. عبد العزيز الأحمد - رئيس تنفيذي، الحسابات الإستراتيجية 3. سارة عبدالعزيز جمال - رئيس تنفيذي للمجموعة – الموارد البشرية 4. نبيل كاظم - رئيس تنفيذي للمجموعة، العمليات 5. كابي الحكيم - رئيس تنفيذي للمجموعة، الشؤون القانونية وسكرتير الشركة 6. هشام الكردي - رئيس تنفيذي للمجموعة، الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات والمؤسسات المالية 7. عيسى مسيح - رئيس تنفيذي للمجموعة، إدارة المخاطر 8. صباح عبد اللطيف الزياني - رئيس تنفيذي، الخدمات المصرفية للأفراد 9. رنا قمبر - رئيس تنفيذي للمجموعة - الالتزام 10. هشام أبو الفتح - رئيس تنفيذي - الاتصالات المؤسسية 11. فاطمة الكوهجي - القائم بأعمال المدير المالي للمجموعة 12. فاضل عباس أحمد - رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة 13. منصور الصغير - الرئيس التنفيذي، المملكة العربية السعودية 14. يوغيش كالي - الرئيس التنفيذي، الإمارات العربية المتحدة 15. رازي عبد اللطيف أمين - الرئيس التنفيذي تقنية المعلومات	يتم عقد اجتماع فريق الإدارة التنفيذية بشكل أسبوعي، حيث تم تشكيل اللجنة من قبل البنك لتوفير منتدى منتظم لمناقشة المسائل الاستراتيجية بين الإدارة التنفيذية / الإدارة العليا. على الرغم من أن اللجنة التنفيذية ليست لديها أية صلاحيات لصنع القرار، إلا أنها تلعب دوراً استشارياً وملتقى لطرح الآراء الجماعية للقرارات أو الإجراءات الرئيسية التي يجب أن يتخذها الرئيس التنفيذي في حدود تفويضه.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

الهيكل الإداري (تتمة)

اسم اللجنة	الأعضاء (كما في 31 ديسمبر 2023)	الهدف
لجنة إدارة الائتمان انعقاد الاجتماع: أسبوعياً	**الأعضاء الدائمين:** **1. عثمان أحمد - الرئيس التنفيذي للمجموعة (رئيس اللجنة)** 2. عيسى مسيح - رئيس تنفيذي للمجموعة، إدارة المخاطر 3. هشام الكردي - رئيس تنفيذي للمجموعة، الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات والمؤسسات المالية 4. علي احسان - رئيس قسم الائتمان	الإشراف على التنفيذ الفعال لإطار مخاطر الائتمان للبنك. الموافقة على المقترحات الائتمانية ومراقبة المحفظة الائتمانية بما يتماشى مع مستويات تقبل المخاطر المحددة للبنك وسياساته.
لجنة إدارة المخاطر التشغيلية (ORMC) انعقاد الاجتماع: شهرياً	1. عثمان أحمد - الرئيس التنفيذي للمجموعة **2. عيسى مسيح - رئيس تنفيذي للمجموعة، إدارة المخاطر (رئيس اللجنة)** 3. رنا قمبر - رئيس تنفيذي للمجموعة - الالتزام 4. نبيل كاظم - رئيس العمليات للمجموعة 5. هشام الكردي - رئيس تنفيذي للمجموعة، الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات والمؤسسات المالية 6. سارة عبدالعزيز جمال - رئيس تنفيذي للمجموعة – الموارد البشرية 7. صباح عبد اللطيف الزياني - رئيس تنفيذي، الخدمات المصرفية للأفراد 8. جعفر محمد - رئيس المخاطر التشغيلية والرقابة الدائمة 9. فاضل عباس - رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة (مراقب)	مراجعة وتقييم الجوانب المختلفة للمخاطر الناشئة عن العمليات التجارية للبنك (مثل المخاطر التشغيلية، ومخاطر التكنولوجيا، وخطة استمرارية العمل، والديون، والمخاطر القانونية، ومخاطر الالتزام، والالتزام للضوابط الداخلية) لضمان التقاط المخاطر الجوهرية ومراقبتها والتخفيف من حدتها. تعمل اللجنة كملتقى للإدارة العليا لمناقشة وتقييم وتحديد قضايا المخاطر التشغيلية الرئيسية المتعلقة بجميع أقسام البنك.
لجنة الأصول والمطلوبات انعقاد الاجتماع: شهريًا	**1. عثمان أحمد - الرئيس التنفيذي للمجموعة (رئيس اللجنة)** 2. ياسر الشريفي - الرئيس التنفيذي لبنك البحرين الإسلامي 3. عيسى مسيح - رئيس تنفيذي للمجموعة، إدارة المخاطر 4. هشام الكردي - رئيس تنفيذي للمجموعة، الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات والمؤسسات المالية 5. أمير شعبان - المدير المالي لبنك البحرين الإسلامي 6. جعفر حسين - رئيس السيولة ومخاطر السوق 7. يوجيش كايل - الرئيس التنفيذي - دولة الإمارات العربية المتحدة 8. منصور الصغير - الرئيس التنفيذي - المملكة العربية السعودية 9. فاطمة الكوهجي - القائم بأعمال المدير المالي للمجموعة 10. عبد العزيز الأحمد - الرئيس التنفيذي للحسابات الاستراتيجية 11. علي عبد الكريم - رئيس تغطية الخدمات المصرفية للمجموعة 12. صباح الزياني - الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية للأفراد 13. زياد جليلي - رئيس قسم التمويل المهيكل والمعاملات المصرفية 14. عارف جناحي - رئيس الشؤون التجارية والشركات الصغيرة والمتوسطة 15. خليل عبدالرحمن الشيخ - مسؤول السيولة ومخاطر السوق (سكرتير اللجنة)	تعمل اللجنة بمثابة ملتقى للإدارة العليا لمناقشة وتقييم القضايا الرئيسية المتعلقة بهيكل وأداء الميزانية العمومية للبنك، وتسعير الأصول والالتزامات، والتمويل وتخطيط رأس المال، والتخطيط للطوارئ، ومخاطر السوق، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر السيولة. التأكد من اتخاذ الإجراءات المناسبة التي تتفق مع تطورات السوق وسياسات البنك لمعالجة القضايا الرئيسية المذكورة أعلاه.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

الهيكل الإداري (تتمة)

اسم اللجنة	الأعضاء (كما في 31 ديسمبر 2023)	الهدف
لجنة توجيه المشاريع انعقاد الاجتماع: اجتماعين كل ربع سنة	**1. عثمان أحمد - الرئيس التنفيذي للمجموعة (رئيس اللجنة)** 2. ياسر الشريفي - الرئيس التنفيذي لبنك البحرين الإسلامي 3. نبيل كاظم - رئيس العمليات للمجموعة 4. منصب شاغر - الرئيس التنفيذي للاستراتيجية والاستدامة للمجموعة 5. رازي أمين - رئيس تقنية المعلومات للمجموعة 6. فاطمة الكوهجي - القائم بأعمال المدير المالي للمجموعة 7. كونستانتينوس مونوجيوس - رئيس مكتب ادارة المشاريع المؤسسي (منسق اللجنة)	تم تأسيس لجنة المجموعه لتوجيه المشاريع لضمان الحوكمة السليمة في المجموعة ومحافظ المشاريع الخاصة بالمجموعة من خلال تقديم الإرشادات والمساعدة في اتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق أهداف المشاريع ضمن الجداول الزمنية والميزانيات المحددة وضمان التوافق التام مع الأهداف الإستراتيجية للمجموعة وإلإستراتيجية العامة للمجموعة. المسؤوليات الرئيسية للجنة المجموعه لتوجيه المشاريع هي: 1. الحوكمة العمل كهيئة حوكمة لمحفظة مشاريع المجموعة. التأكد من تفعيل مجموعات العمل ذات الصلة ومراقبة إنفاق المجموعة واستثماراتها. مساءلة الجهات الراعية لقيود المشروع المتفق عليها. 2. استشارية مراجعة ومراقبة صلاحية المشاريع وتقديم المشورة بشأن المخاطر الشاملة للمحفظة والبرامج، وتقديم التوصيات المتعلقة ببعض الامور، هيكلة العمل والجدول الزمني والموارد والتكلفة ومخاوف الإدارة. 3. قرارات المشاركة من عدمها الإشراف على طلبات الإنفاق الرأسمالي للمجموعة وتقديم التوصيات المشاركة من عدمها بشأن المشاريع الجديدة والجارية. 4. تحديد الأولويات العمل كمجلس يعمل على تحديد الأولويات والتأكد من توافق محفظة المشروع وخريطة طريق المشاريع مع المجموعة واستراتيجية المجموعة. 5. الموافقة والتفويض الموافقة على مخصصات النفقات الرأسمالية للمشاريع والتفويض باستخدام الميزانية للطلبات / المشاريع الجديدة، وتقديم القرارات بشأن طلبات النفقات الرأسمالية الإضافية، والتفويض بالإجراءات التصحيحية والوقائية اللازمة لتحقيق أهداف المشروع المخطط لها.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

الهيكل الإداري (تتمة)

اسم اللجنة	الأعضاء (كما في 31 ديسمبر 2023)	الهدف
لجنة إدارة الالتزام للمجموعة انعقاد الاجتماع: شهريًا	1. عثمان أحمد - الرئيس التنفيذي للمجموعة **2. رنا قمبر - رئيس تنفيذي للمجموعة - الالتزام (رئيسة اللجنة)** 3. عبد العزيز الأحمد - رئيس تنفيذي، الحسابات الإستراتيجية 4. عيسى مسيح - رئيس تنفيذي للمجموعة، إدارة المخاطر 5. هشام الكردي - رئيس تنفيذي للمجموعة، الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات والمؤسسات المالية 6. صباح عبد اللطيف الزياني - رئيس تنفيذي، الخدمات المصرفية للأفراد 7. رازي أمين - رئيس تقنية المعلومات للمجموعة 8. نبيل كاظم - رئيس العمليات للمجموعة 9. نعيمة طاهري - الرئيس التنفيذي للالتزام - بنك البحرين الإسلامي 10. عارف جناحي - رئيس الخدمات المصرفية للشركات التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 11. منصور الصغير - الرئيس التنفيذي، المملكة العربية السعودية 12. يوغيش كالي - الرئيس التنفيذي، دولة الإمارات العربية المتحدة 13. فاضل عباس - رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة (مراقب)	توفير الحوكمة وتقييم مخاطر الامتثال على مستوى الشركة. مراجعة واعتماد العمليات والسياسات والإجراءات على مستوى المجموعة المتعلقة بالجرائم المالية للبنك وإطار الالتزام التنظيمي. الموافقة على نموذج نضج الالتزام وخطة الالتزام السنوية ومراجعتها بشكل دوري. هدف اللجنة هو تطوير وتحديد وقياس وتوثيق وتقييم مخاطر الامتثال على مستوى المجموعة، و؛ مراقبة التزام مجموعة بنك البحرين الوطني بمتطلبات مصرف البحرين المركزي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وكذلك البنك المركزي السعودي (ساما) مع القواعد واللوائح ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، تعزيز قيم الصدق والشفافية والنزاهة في جميع أنحاء المجموعة بما يتماشى مع قيم البنوك.
اللجنة الاستشارية الرقمية انعقاد الاجتماع: كل أسبوعين	**1. ياسر الشريفي - الرئيس التنفيذي - بنك البحرين الإسلامي (رئيس اللجنة)** 2. هشام الكردي - رئيس تنفيذي للمجموعة، الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات والمؤسسات المالية 3. صباح عبد اللطيف الزياني - رئيس تنفيذي، الخدمات المصرفية للأفراد 4. رازي أمين - رئيس تقنية المعلومات للمجموعة	تتمثل مهمة اللجنة في تحديد الاتجاه الرقمي للبنك، والإشراف على المبادرات الرقمية وتقديم المشورة بشأن لمنتجات والمشاريع من خلال دعم تحول الأعمال من خلال: • تحديد ومواءمة مختلف أصحاب المصلحة بشأن الأولويات الرقمية للمجموعة • متابعة مراحل تقدم المجموعة في مبادرات الرقمنة مقابل الإستراتيجية والسوق • تقييم بدائل الحلول والخيارات التقنية المطروحة • مواءمة تكنولوجيا المعلومات مع توجهات المجموعة وأولوياتها بطريقة مخططة لضمان الاستخدام الفعال للتكنولوجيا • تقديم المشورة بشأن خطة الموضوعة للمنتجات والخدمات الرقمية للمجموعة

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

الهيكل الإداري (تتمة)

اسم اللجنة	الأعضاء (كما في 31 ديسمبر 2023)	الهدف
لجنة أمن المعلومات انعقاد الاجتماع: شهريًا	1. **عيسى مسيح - رئيس تنفيذي للمجموعة، إدارة المخاطر (رئيس اللجنة)** 2. رنا قمبر - رئيس تنفيذي للمجموعة - الالتزام 3. رازي أمين - رئيس تقنية المعلومات للمجموعة 4. هشام الكردي - رئيس تنفيذي للمجموعة، الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات والمؤسسات المالية 5. علي الماجد - رئيس أمن المعلومات للمجموعة 6. فاضل عباس - رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة (مراقب) 7. سلمان رضي - مدير الدعم الفني لأمن المعلومات والاستدامة (سكرتير) 8. صباح عبد اللطيف الزياني - رئيس تنفيذي، الخدمات المصرفية للأفراد 9. علي الصايغ - رئيس أمن المعلومات	تحديد الاتجاه في إنشاء نظام إدارة أمن المعلومات. مراجعة السياسات الأمنية والتوصية بها لمجلس الإدارة لاعتمادها. مراجعة تقارير أمن المعلومات الدورية. التأكد من إنشاء العمليات لقياس فعالية ضوابط الأمان المحددة في هذه السياسة. اعتماد خطة أمن المعلومات الخاصة بالبنك ومراقبة تنفيذها.
لجنة إدارة استمرارية الأعمال انعقاد الاجتماع: شهريًا	1. **نبيل كاظم - رئيس العمليات للمجموعة (رئيس اللجنة)** 2. عيسى مسيح - رئيس تنفيذي للمجموعة، إدارة المخاطر (نائب الرئيس) 3. رازي أمين - رئيس تقنية المعلومات للمجموعة 4. هيثم سيادي - رئيس المجموعة للممتلكات والمشتريات والإدارة 5. محمد حماد - رئيس مجموعة لجنة إدارة استمرارية الأعمال، الرئيس التنفيذي لأمن المعلومات 6. عبد الله ناصر رفيق - رئيس إدارة المخاطر داخل الأعمال والرقابة والحوكمة 7. عبدالله نقي - مدير استمرارية الأعمال (سكرتير)	تم إنشاء هذه اللجنة لتوفير حوكمة الإدارة العليا والإشراف على خطة استمرارية الأعمال لبنك البحرين الوطني بما يتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير ذات الصلة. يشمل نطاق عمل هذه اللجنة كافة وحدات الأعمال والمواقع التابعة لوحدات الأعمال لبنك البحرين الوطني وبنك البحرين الإسلامي في البحرين، وفروعه الخارجية في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وجميع الكيانات التابعة والمرتبطة بالبنك. وتتلخص مهام ومسؤوليات هذه اللجنة فيما يلي: • توفير التوجيه الاستراتيجي وإيصال الرسائل الأساسية إلى أصحاب المصلحة المعنيين. • ضمان الاستمرارية الفعالة لعمليات البنك في حالة وقوع حادث عرضي أو كبير أو كارثي محتمل. • إنشاء ومراجعة واختبار خطط استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث على مستوى البنك • التنسيق والتخطيط لتقديم التدريب على إدارة الأزمات والطوارئ والتعافي من الكوارث • العمل كنقطة اتصال مع السلطات المحلية وفريق إدارة الأزمات في البنك في أوقات الأزمات. • الإشراف على إنشاء مجموعات فرقة العمل المناسبة ومجموعات العمل والفرق لتطوير وتنفيذ خطة استمرار العمل، كلما لزم الأمر.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

الهيكل الإداري (تتمة)

اسم اللجنة	الأعضاء (كما في 31 ديسمبر 2023)	الهدف
لجنة الإدارة العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة انعقاد الاجتماع: الحد الأدنى 6 مرات في السنة	**1. يوغيش كالي - الرئيس التنفيذي لفرع الإمارات العربية المتحدة (رئيس اللجنة)** 2. فاطمة الكوهجي - القائم بأعمال المدير المالي للمجموعة 3. يوسف النجمي - رئيس الفروع والشؤون الإدارية في دولة الإمارات العربية المتحدة 4. أحمد موسى - الرئيس التنفيذي للعمليات في دولة الإمارات العربية المتحدة 5. جاسم العباسي - رئيس مجموعة الجرائم المالية 6. زيد خنجي - رئيس الشئون القانونية وحوكمة الشركات 7. عيسى بودراج - رئيس الشؤون التنظيمية والتدقيق على الفروع الخارجية 8. أشرف كالكوتاوالا - رئيس إدارة مخاطر الائتمان في دولة الإمارات العربية المتحدة 9. عبدالناصر - رئيس إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة داخل الأعمال 10. فينيت مونوت - رئيس قسم المعاملات المصرفية 11. علي المولاني - رئيس إدارة الخزينة والأصول والالتزامات 12. سارة أنوهي - رئيس قسم الموارد البشرية في دولة الإمارات العربية المتحدة	تتولى لجنة الإدارة العليا، التي تأسست في عام 2023، مسؤولية إنشاء وظيفة رقابية قوية ومساعدة الفرع على الوفاء بمسؤوليات حوكمة الشركات بما يتماشى مع سياسة ولوائح حوكمة الشركات. تتألف اللجنة من اثني عشر عضوًا، مع هيكل مختلط يمثل كبار المديرين من دولة الإمارات العربية المتحدة والمقر الرئيسي في البحرين. يتم تعيين أعضاء لجنة الإدارة العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة من قبل الرئيس التنفيذي للمجموعة ويخضعون للتقييم السنوي من أجل البقاء في مناصبهم كأعضاء في هذه اللجنة. يقدم أعضاء اللجنة تقاريرهم إلى مدرائهم المباشرين أثناء أداء واجباتهم الروتينية، كما يقدمون تقاريرهم إلى رئيس اللجنة أثناء أداء واجباتهم بصفتهم أعضاء في اللجنة. تشمل واجبات اللجنة ما يلي: • تفعيل مهام رقابية صارمة من أجل الالتزام بالمبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات. • تنفيذ الإستراتيجية المعتمدة من قبل الرئيس التنفيذي للمجموعه، بالإضافة إلى تنفيذ خطط العمل والسياسات والإجراءات والموازنات الموضوعة. • الإشراف على الامتثال للقوانين والتشريعات المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتنفيذ لوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. • تنفيذ ومراقبة وظائف المخاطر المختلفة وثقافة إدارة المخاطر السليمة. إضفاء الطابع الرسمي على بيان الرغبة في المخاطرة لفرع دولة الإمارات العربية المتحدة. • مراقبة ومراجعة الأداء التشغيلي والمالي لفروع دولة الإمارات العربية المتحدة. المراقبة والإبلاغ عن الامتثال لمراجعة الحسابات والمخاطر والمسائل القانونية التي لم يتم حلها. • عرض ومناقشة ميزانية الأعمال وتقارير الإنتاجية. • إدارة الموارد وتطوير استراتيجية المواهب والتواصل مع الموظفين. • العمل على تطوير وتقديم التوصيات الخاصة بالتغييرات في إطار سياسة حوكمة الشركات. • التقييم السنوي وتقييم أداء اللجنة. • تقوم اللجنة بمراقبة التزامها من خلال الإفصاح الدوري والإفصاح في التقرير السنوي. • يكون أحد أعضاء اللجنة مسؤول عن مراجعة البيانات المالية ووضعها في صيغتها النهائية، ويقوم رئيس اللجنة بالتوقيع على البيانات المالية، وتخضع جميع معاملات الأطراف ذات الصلة لموافقة مجلس الإدارة.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

اسم اللجنة	الأعضاء (كما في 31 ديسمبر 2023)	الهدف
لجنة الموافقة على المنتجات والخدمات انعقاد الاجتماع: عند/ متى يطلق خدمة و/أو منتج جديد.	1. **عثمان أحمد - الرئيس التنفيذي للمجموعة (رئيس اللجنة)** 2. عيسى مسيح - رئيس تنفيذي للمجموعة، إدارة المخاطر 3. فاطمة الكوهجي - القائم بأعمال المدير المالي للمجموعة 4. نبيل كاظم - رئيس العمليات للمجموعة 5. رنا قمبر - رئيس تنفيذي للمجموعة - الالتزام 6. كابي الحكيم - رئيس تنفيذي للمجموعة، الشؤون القانونية وسكرتير الشركة 7. جعفر محمد - رئيس إدارة المخاطر للمؤسسات	تختص اللجنة بالموافقة على المنتجات والخدمات الجديدة. الموافقة على التغييرات المادية للمنتجات والخدمات الحالية. تأكد من تحديد المخاطر الرئيسية المرتبطة بإدخال المنتجات والخدمات، ودراستها بدقة، بطريقة خاضعة للرقابة قبل إطلاق / إعادة تنشيط المنتج أو الخدمات.
لجنة المناقصات والتصرف في الأصول: انعقاد الاجتماع: تعقد الاجتماعات حسب الاقتضاء من قبل مدير الاجتماع أو من نائبه المعين.	1. **فاطمة الكوهجي - القائم بأعمال المدير المالي للمجموعة (رئيسة اللجنة)** 2. كونستانتينوس مونوجيوس - رئيس مجموعة مكتب إدارة المشاريع المؤسسية 3. رنا عبد العزيز قمبر - رئيس الالتزام للمجموعة 4. زيد خنجي - رئيس قسم الشئون القانونية وحوكمة الشركات	ضمان الالتزام بمدونة قواعد السلوك للبنك وإطار إدارة المشتريات وسياسة وإجراءات العطاءات في جميع الأوقات. وتشمل المسؤوليات أيضاً: • ضمان التقيد والالتزام بمدونة قواعد السلوك للبنك ونظام إدارة المشتريات وسياسة وإجراءات تقديم العطاءات في جميع الأوقات. • تعزيز مبادئ النزاهة والمساءلة لضمان شفافية العمليات والإنصاف والسرية والإدارة الفعالة لتضارب المصالح. • مراجعة معايير التقييم، وإثارة أي مخاوف تتعلق بالمقترحات المقدمة مقابل هذه المعايير. • الموافقة على ترسية جميع مناقصات المجموعة. • الموافقة على التصرف في الأصول التي تصل قيمتها إلى 10,000 دينار بحريني. يجب إحالة جميع عمليات التصرف في الأصول التي تبلغ قيمتها الحالية 10,000 دينار بحريني وما فوق إلى الرئيس التنفيذي للموافقة عليها. • رفع التوصيات بشأن أي ترسية مقترح لعقد شراء مشروع، لا يقع ضمن صلاحيات اللجنة، إلى السلطة المختصة للموافقة عليها.
لجنة المخصصات انعقاد الاجتماع: ربع شهريًا	1. **عثمان أحمد - الرئيس التنفيذي للمجموعة (رئيس اللجنة)** 2. عيسى مسيح - رئيس تنفيذي للمجموعة، إدارة المخاطر 3. علي إحسان - رئيس الائتمان 4. فاطمة الكوهجي - القائم بأعمال المدير المالي للمجموعة 5. كابي الحكيم - رئيس تنفيذي للمجموعة، الشؤون القانونية وسكرتير الشركة	تتولى لجنة المخصصات مسؤولية مراجعة وتقديم التوصيات الخاصة بمسار الإجراءات التصحيحية للعملاء الذين تم تصنيفهم على أنهم قروض متعثرة وإدارة خسائر الائتمان المتوقعة.

يقدم كل من رئيس المخاطر للمجموعة ورئيس الالتزام للمجموعة تقاريرهما مباشرة إلى لجنة المخاطر والالتزام، وإداريًا إلى الرئيس التنفيذي. يقدم سكرتير الشركة تقاريره مباشرة إلى مجلس الإدارة، وإداريًا إلى الرئيس التنفيذي، وذلك وفقًا لمتطلبات حوكمة الشركة.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان الفرعية

كما هو معروف بسعيه الحثيث لتحقيق ممارسات حوكمة متطورة ومتوازنة ومعايير أخلاقية ومعاملات عادلة، فقد قام البنك بتجديد عملية تقييم أداء مجلس الإدارة وتحسين شكلها لتحديد فرص التحسين بهدف تعزيز الأداء العام لمجلس الإدارة ولجانه.

تم تقييم أداء مجلس الإدارة لعام 2023 إلكترونيًا، وذلك من خلال استبيان تقييم الأداء المنظم وفقًا لمعايير محددة مسبقًا ووفقًا لتفويضات مجلس الإدارة وكل لجنة من لجانه. تطرق الاستبيان إلى فاعلية ومساهمة الأداء العام لمجلس الإدارة ولجانه، وأداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة. تشمل عملية التقييم أيضًا المستشارين الخارجيين لمجلس الإدارة العاملين في لجنة المخاطر والالتزام التابعة لمجلس الإدارة. قام رئيس الشؤون القانونية للمجموعة وسكرتير الشركة بجمع الردود وتحليلها وتقديم تقرير موجز إلى لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة. بصفتها الهيئة المسؤولة عن الإشراف على عملية تقييم أداء مجلس الإدارة، قدمت لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة نتائجها إلى مجلس الإدارة في الربع الأول من عام 2023، والتي أكدت أن مجلس إدارة البنك ولجانه يواصلان العمل بمستوى عالٍ من الفعالية. يعتبر مجلس الإدارة هذا الأمر تمريناً مفيداً يمكن أن يعزز الحوكمة، وبالتالي تقديم وزيادة القيمة للبنك ومساهميه.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وتضارب المصالح

يلتزم جميع أعضاء مجلس الإدارة بموجب قانون الشركات التجارية ولوائح مصرف البحرين المركزي وسياسة حوكمة البنك الخاصة بالبنك بتجنب المواقف التي قد تتضارب مصالحهم مع مصالح البنك، وذلك ما لم يتم تفويضهم تحديدًا من قبل مجلس الإدارة، ويشمل ذلك التعارضات المحتملة التي قد تنشأ عندما يشغل عضو مجلس الإدارة منصبًا في شركة أخرى أو عندما تكون لديه أية معاملات جوهرية مع البنك. يمتلك البنك سياسات وإجراءات للتعامل مع المعاملات مع الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك القروض والسلفيات الممنوحة إلى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والأطراف ذات الصلة، وكذلك المعاملات والاتفاقيات التي يكون فيها للمدير أو الموظف مصلحة مادية. بالإضافة إلى ذلك، يخضع التعرض لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا لأنظمة مصرف البحرين المركزي. تم الإفصاح عن تفاصيل المعاملات مع الأطراف ذات الصلة التي شارك فيها البنك في عام 2023 في الملاحظة رقم (29) من البيانات المالية الموحدة.

يقوم أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بدور رئيسي في حماية مصالح حاملي الأسهم الأقلية من خلال مشاركتهم في مجلس الإدارة وعلى مستوى اللجان التي هم أعضاء فيها. يتم إبلاغ الأعضاء المستقلين وتذكيرهم بشكل منتظم بحقهم في عقد اجتماعات منفصلة تتألف من الأعضاء المستقلين فقط، كما يتم أيضاً عقد هذه الاجتماعات بناءً على طلب الأعضاء المستقلين. خلال، 2023 تقدم الأعضاء بطلب لعقد اجتماع واحد فقط وتم عقده بناءً على ذلك.

وفقًا لسياسة البنك، لا يشارك أعضاء مجلس الإدارة المعنيون في القرارات التي لديهم فيها أو قد يكون لديهم فيها تضارب محتمل في المصالح. يتم إبرام المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وفقًا للمادة (189) من قانون الشركات التجارية. يتم الدخول فيها بعد استيفاء عمليات وإجراءات المناقصات الخاصة البنك لضمان حصول البنك على الخدمات المثلى من الأطراف المقابلة بأفضل الأسعار المتاحة. تتم الموافقة على القرارات المتعلقة بالموافقة على معاملات الأطراف ذات الصلة، سواء مع الأطراف المرتبطة بأعضاء مجلس الإدارة أو المراقبين أو المساهمين الرئيسيين في البنك، أو الموظفين بعد إجراء الإفصاحات المناسبة، ويمتنع الأطراف ذات الصلة والأشخاص المرتبطون بهم عن المشاركة في عملية صنع القرار. يتم توجيه مساهمي البنك إلى الملاحظة رقم (29) من البيانات المالية الموحدة الذي يوضح الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات الصلة وفقًا للمادة 189 (ج) من قانون الشركات التجارية. إن مجلس الإدارة راضٍ عن الإجراءات المعمول بها للموافقة على معاملات الأطراف ذات الصلة ونتائج عقود الأطراف ذات الصلة التي تم إبرامها في عام 2023.

الإفصاح عن تضارب المصالح

الأعضاء	حالات الامتناع عن التصويت	الحالة
دكتور عصام فخرو	10	تمت الموافقة عليه بالإجماع من قبل مجلس الإدارة
السيد أمين العريض	10	تمت الموافقة عليه بالإجماع من قبل مجلس الإدارة
السيد فاروق المؤيد	8	تمت الموافقة عليه بالإجماع من قبل مجلس الإدارة
ش. راشد آل خليفة	8	تمت الموافقة عليه بالإجماع من قبل مجلس الإدارة
السيد فنسنت فان دن بوجيرت	8	تمت الموافقة عليه بالإجماع من قبل مجلس الإدارة
السيد فوزي كانو	6	تمت الموافقة عليه بالإجماع من قبل مجلس الإدارة
السيد يوسف علي رضا	5	تمت الموافقة عليه بالإجماع من قبل مجلس الإدارة
الدكتور بول بيستر	5	تمت الموافقة عليه بالإجماع من قبل مجلس الإدارة
السيد زيد عبدالرحمن	4	تمت الموافقة عليه بالإجماع من قبل مجلس الإدارة
السيد محمد طارق محمد صادق	3	تمت الموافقة عليه بالإجماع من قبل مجلس الإدارة
السيد ريشي كابور	2	تمت الموافقة عليه بالإجماع من قبل مجلس الإدارة

توظيف الأقارب

يمتلك البنك سياسة معتمدة من مجلس الإدارة بشأن توظيف الأقارب لمنع المحسوبية المحتملة وتضارب المصالح في صنع القرار بسبب عوامل الروابط الأسرية بين الموظفين ومجلس الإدارة، بما في ذلك الأشخاص المعتمدين. يجب إبلاغ إدارة الموارد البشرية وتنمية المواهب بأية روابط الأسرية لمراجعة التسلسل الإداري والمسؤوليات والتخفيف من أي مخاطر مرتبطة.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

قواعد السلوك وأخلاقيات المهنة

اعتمد مجلس الإدارة مدونة سلوك شاملة توفر إطارًا للمديرين والمسؤولين والموظفين بشأن السلوك واتخاذ القرارات الأخلاقية كجزء من عملهم. يلتزم جميع المسؤولين والموظفين بمدونة قواعد السلوك هذه، ويتوقع منهم الالتزام بمعايير عالية من النزاهة والإنصاف في تعاملاتهم مع العملاء والمنظمين وأصحاب المصلحة الآخرين.

حقوق المساهمين

يوفر البنك إفصاح عام على موقعه على الإنترنت فيما يخص حقوق المساهمين. والذي يشمل، من بين أمور أخرى، الحق في التعامل في أسهم البنك، وحضور الجمعية العامة، والحق في استلام الأرباح على النحو الذي تقرره الجمعية العامة.

سياسة التبليغ عن الممارسات غير المشروعة

تماشياً مع متطلبات مصرف البحرين المركزي والممارسات الرائدة، تبنى مجلس إدارة البنك سياسة الإبلاغ عن الممارسات الغير مشروعة لحماية موظفينا من أي شكل من أشكال الانتهاك. تتيح السياسة فرصة لجميع الموظفون أو الأطراف الأخرى التي تزود البنك بالخدمات (بما في ذلك الوكلاء والمستشارون والمدققون والموردون ومقدمو الخدمات الآخرون المتعاقدون مع البنك) أي ممارسة أو سلوك غير أخلاقي أو غير لائق، أو سلوكًا غير مشروع ذي طبيعة مالية قانونية، أو أي سلوك غير قانوني النشاط الذي ينتهك قواعد السلوك، فإن لديهم الفرصة لإبلاغ رئيس لجنة التدقيق بها دون خوف من التداعيات سيتم تفويض رئيس المدققين الداخليين من قبل رئيس مجلس الإدارة للتحقيق في الادعاءات التي يثيرها المبلغون عن المخالفات في الوقت المناسب وبطريقة عادلة، من خلال نظام الإبلاغ الآلي عن المخالفات. سيبقي رئيس التدقيق الداخلي لجنة التدقيق على علم بنتيجة التحقيق، واعتمادًا على الأهمية النسبية لنتائج التحقيق، قد يجتمع أعضاء لجنة التدقيق مع الإدارة التنفيذية لمناقشة النتائج واستكشاف الإجراءات التأديبية المتاحة. تتوفر سياسة الإبلاغ عن المخالفات الكاملة على الموقع الرسمي للبنك.

استراتيجية الاتصالات

يمتلك البنك سياسة إفصاح عامة معتمدة من مجلس الإدارة. يلتزم البنك بدعم الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن المعلومات المادية وفقًا للمتطلبات المنصوص عليها في قواعد وأنظمة مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين، بالإضافة إلى القوانين الأخرى المعمول بها، وذلك لتسهيل أنشطة سوق رأس المال الفعالة. يؤمن البنك بمبدأ الشفافية حول أدائه المالي، وبالتالي تمكين جميع أصحاب المصلحة من الوصول إلى هذه المعلومات في الوقت المناسب. بالإضافة إلى المراجعة السنوية، يقوم المدققون الخارجيون بإجراء مراجعات على البيانات المالية للبنك بشكل ربع سنوي. يتم نشر هذه البيانات لاحقًا في الصحف ونشرها على الموقع الإلكتروني للبنك وفقًا للمتطلبات التنظيمية. يتم توفير التقرير السنوي، بما في ذلك البيانات المالية الكاملة للسنة المالية الحالية وما لا يقل عن خمس سنوات مالية سابقة على موقع البنك على الإنترنت. تتم إدارة استراتيجية الاتصال لفرع الإمارات العربية المتحدة من خلال الاتصالات المؤسسية للمكتب الرئيسي.

المديرين ومصالح الإدارة التنفيذية

عدد الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات الصلة، بالإضافة إلى تعاملاتهم خلال السنة هي كالتالي:

الاسم	نوع الأسهم	31 ديسمبر 2023	المبيعات خلال 2023	الشراء خلال 2023	أسهم منحة[2]	أخرى[1]	31 ديسمبر 2022
فاروق يوسف خليل المؤيد - رئيس مجلس الإدارة	عادية	36,580,411	-	-	3,325,491	-	33,254,920[3]
د. عصام عبدالله فخرو - نائب رئيس مجلس الإدارة	عادية	15,997,118	-	-	1,456,101	(20,000)	14,561,017[3]
فوزي أحمد كانو - نائب رئيس مجلس الإدارة	عادية	144,260	-	-	13,114	-	131,146
الشيخ راشد بن سلمان آل خليفة - عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-	-	-	-	-
هالة علي حسين يتيم - عضو مجلس الإدارة	عادية	11,058,428	-	-	641,674	4,000,000	6,416,754[3]
ريشي كابور - عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-	-	-	-	-
يوسف عبدالله يوسف أكبر علي رضا - عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-	-	-	-	-
محمد طارق محمد صادق محمد أكبر - عضو مجلس الإدارة	عادية	ترك منصبه في البنك خلال العام					-
أمين أحمد العريض - عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-	-	-	-	-
فنسنت فان دن بوقرت - عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-	-	-	-	-
زيد خالد عبدالرحمن - عضو مجلس الإدارة	عادية	801,380	-	220,000	52,852	-	528,528[3]
بول بيستر - عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-	-	-	-	ليس عضواً
عدد الأسهم الإجمالي		**64,581,597**	**-**	**220,000**	**5,489,232**	**3,980,000**	**54,892,365**
كنسبة مئوية من إجمالي عدد الأسهم		**%2.8**					**%2.4**

ملاحظات

1. تمثل الأسهم المنقولة من أو إلى المساهمين الآخرين خلال العام.
2. أسهم منحة صادرة خلال العام بواقع سهم إضافي لكل عشرة أسهم مملوكة.
3. تم إعادة بيان الرصيد الافتتاحي لحساب الأطراف ذات العلاقة المضافة أو المحذوفة خلال السنة.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

المديرين ومصالح الإدارة التنفيذية (تتمة)

عدد الأسهم المملوكة من قبل الإدارة التنفيذية والأطراف ذات الصلة والمتاجرة خلال السنة هي كالتالي:

الاسم	نوع الأسهم	31 ديسمبر 2023	المبيعات خلال 2023	الشراء خلال 2023	أسهم منحة[2]	أخرى[1]	31 ديسمبر 2022
عثمان أحمد - الرئيس التنفيذي للمجموعة	عادية	-	-	-	-	-	-
جان كريستوف دوراند - الرئيس التنفيذي	عادية	ترك منصبه في البنك خلال العام					1,737,283
عبدالعزيز الأحمد - الرئيس التنفيذي - الحسابات الاستراتيجية	عادية	1,790,855	-	-	146,905	174,896	1,469,054[3]
سارة عبدالعزيز جمال - رئيس تنفيذي للمجموعة – الموارد البشرية	عادية	-	-	-	-	-	-
نبيل كاظم - رئيس العمليات للمجموعة	عادية	-	24,067	-	-	24,067	-
هشام الكردي - الرئيس التنفيذي للمجموعة - الخدمات المصرفية الاستثمارية للشركات والمؤسسات	عادية	-	137,403	-	-	137,403	-
فاضل عباس - رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة	عادية	355,386	-	-	28,463	42,286	284,637
بروس وايد - الرئيس التنفيذي للمجموعة - إعادة الهيكلة المالية	عادية	ترك منصبه في البنك خلال العام					83,121
دانة بوحجي - رئيس الموارد البشرية للمجموعة ومسؤول الاستدامة	عادية	ترك منصبه في البنك خلال العام					221,113
راسل بنيت - المدير المالي للمجموعة	عادية	ترك منصبه في البنك خلال العام					116,740
فاطمة الكوهجي - القائم بأعمال المدير المالي للمجموعة	عادية	33,433	-	-	1,394	18,096	13,943
كابي الحكيم - رئيس تنفيذي للمجموعة، الشؤون القانونية وسكرتير الشركة	عادية	433,775	-	-	30,672	96,378	306,725
عيسى مسيح - رئيس إدارة المخاطر للمجموعة	عادية	-	81,361	-	-	81,361	-
رنا قمير - رئيس تنفيذي للمجموعة - الالتزام	عادية	18,476	-	-	356	18,120	-
صباح الزياني - الرئيس التنفيذي - الخدمات المصرفية للأفراد	عادية	67,159	-	-	4,119	21,850	41,190
رازي أمين - رئيس تقنية المعلومات للمجموعة	عادية	77,482	17,000	-	3,300	58,180	33,002
هشام أبو الفتح - رئيس تنفيذي – الاتصالات المؤسسية	عادية	24,273	5,083	-	-	29,356	-
عدد الأسهم الإجمالي		**2,800,839**	**264,914**	**-**	**215,209**	**701,993**	**4,306,808**

ملاحظات

1. تمثل الأسهم المنقولة كجزء من برنامج حوافز أسهم الموظفين والأسهم المنقولة إلى أو من المساهمين الآخرين خلال السنة.
2. أسهم منحة صادرة خلال العام بواقع سهم إضافي لكل عشرة أسهم مملوكة.
3. تم إعادة بيان الرصيد الافتتاحي لحساب الأطراف ذات العلاقة المضافة أو المحذوفة خلال السنة.

مصالح الأشخاص المعتمدة

إجمالي الأسهم المملوكة من قبل الأشخاص المعتمدين والأطراف ذات الصلة هي كما يلي:

الاسم	نوع الأسهم	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
إجمالي عدد الأسهم المملوكة	عـادية	66,257,807	57,701,251
كنسبة مئوية من إجمالي عدد الأسهم		%2.9	%2.8

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

المكافآت

سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يتقاضى مجلس الإدارة مكافأة سنوية على النحو الذي وافق عليه المساهمون في اجتماع الجمعية العامة العادية، بما يتماشى مع أحكام المادة (188) من قانون الشركات التجارية البحريني لعام 2001. سيتم تحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بحيث يتم تحديد إجمالي المكافآت (باستثناء رسوم الجلسات) لكي لا تتجاوز 10% من صافي ربح البنك بعد جميع الاستقطاعات المطلوبة الموضحة في المادة (188) من قانون الشركات في أي سنة مالية. في حين أن مبلغ المكافأة لا يرتبط ارتباطًا مباشرًا بأداء البنك، إلا أن هناك عوامل مثل أداء البنك ومقارنة الصناعة والوقت والجهد اللذين يبذلهما أعضاء مجلس الإدارة للبنك، يتم أخذها في الاعتبار لتحديد إجمالي المكافآت. لا تشمل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين العناصر المتعلقة بالأداء مثل منح الأسهم أو خيارات الأسهم أو غيرها من خطط الحوافز المؤجلة المتعلقة بالأسهم أو المكافآت أو مزايا المعاشات التقاعدية. يتم احتساب مكافآت أعضاء مجلس الإدارة كمصروفات وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ولوائح مصرف البحرين المركزي، والتي يخضع دفعها لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العامة العادية. بالإضافة إلى ذلك، يحصل أعضاء مجلس الإدارة على رسوم حضور اللجان الفرعية المختلفة لمجلس الإدارة.

سياسة مكافآت الموظفين

يعتبر موظفو البنك مهمين لنجاح البنك ودعم العمل في المستقبل. وبالتالي، من الضروري توظيف الموارد الموهوبة والتمسك بها خوفاً من سوق العمل التنافسي. لتحقيق هذا الهدف، تم تطوير سياسة المكافآت في البنك لجذب أفضل المواهب والاحتفاظ بها وتحفيزها. وبناءً عليه، تتم مراجعة مكافآت ومزايا الموظفين في سياق أداء الأعمال والمجال والممارسات المحلية. بالإضافة إلى الراتب والبدلات الشهرية الثابتة، يتم تزويد الموظفين بالعديد من المزايا الأخرى مثل الأجر المتغير في شكل مكافأة، والتأمين الصحي، والتأمين على الحياة، ومزايا التقاعد، ونظام ادخار الموظفين. وأثناء القيام بذلك، يولي البنك أهمية قصوى لمصالح المساهمين، ولهذه الغاية، قام البنك بتطبيق ممارسات المكافآت السليمة التي أقرها مصرف البحرين المركزي. أثناء مواءمة تعويضات الموظفين مع نتائج المخاطر ومستويات أداء البنك، تسعى السياسات المنقحة للمكافآت المتغيرة أيضًا، أي برنامج حوافز المكافآت والأسهم، إلى مواءمة مصالح الإدارة العليا مع مصالح المساهمين. إن إجمالي المكافآت المتغيرة المدفوعة لجميع الموظفين، بما في ذلك برنامج حوافز الأسهم، تقع في نطاق 7% إلى 9% من صافي الربح قبل المكافأة، وتتم مراجعة المكافأة المتغيرة للإدارة العليا والموافقة عليها من قبل لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ولجنة الإدارة العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة والأتعاب المدفوعة لمدققي الحسابات الخارجيين

تم الإفصاح عن إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة التنفيذية بالتفصيل في تقرير مجلس الإدارة الذي يتضمن جميع الإفصاحات التنظيمية المطلوبة في هذا الصدد. ويبلغ إجمالي المكافآت المدفوعة في عام 2023 للجنة الإدارة العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة 1,014,656 دينار بحريني.

شركة كي بي إم جي هي المدقق الخارجي للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023. وخلال عام 2023، بلغ إجمالي خدمات التدقيق وغير المتعلقة بالتدقيق التي قدمتها كي بي إم جي 256,547 دينار بحريني، منها 124,652 دينار بحريني لخدمات التدقيق، و 62,280 دينار بحريني خاصة بمتطلبات المراجعة الإلزامية لمصرف البحرين المركزي بموجب الإجراءات المتفق عليها، و 69,615 دينار بحريني للخدمات غير المتعلقة بالتدقيق.

وضع الالتزام لإرشادات حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي (وحدة التحكم عالية المستوى)

يتعين على البنوك الالتزام بدليل إجراءات الرقابة عالية المستوى وإرشادات مصرف البحرين المركزي. يتضمن دليل إجراءات الرقابة عالية المستوى على القواعد والإرشادات؛ يجب الالتزام بالقواعد، ولكن يمكن اختيار الالتزام بالإرشادات أو عدم الالتزام، ويجب شرح ذلك من خلال التقرير سنوي للمساهمين ولمصرف البحرين المركزي.

قدم البنك الإيضاحات التالية المتعلقة بالبنود الإرشادية أدناه:

الإرشادات

1. ينص البند (HC 2.2.3) على أنه لا ينبغي لأي مدير في أي بنك أن يشغل أكثر من ثلاث مناصب مجالس إدارة في شركات عامة في مملكة البحرين، بشرط عدم وجود تضارب في المصالح، ويجب على مجلس الإدارة ألا يقترح الانتخاب أو إعادة انتخاب أي مدير يشغل تلك المناصب. يشغل ثلاثة من أعضاء مجلس إدارة البنك، وهم السيد فاروق المؤيد والدكتور عصام فخرو والسيد فوزي كانو، أكثر من ثلاث مناصب في مجالس إدارة في شركات عامة في البحرين. ومع ذلك، يرى مجلس الإدارة أن هذا لا يؤثر على فعالية وكفاءة مجلس الإدارة، حيث يولي أعضاء مجلس الإدارة الاهتمام الكافي لمسؤولياتهم ولا يوجد تضارب في المصالح بين أعضاء مجلس الإدارة الآخرين وتلك الخاصة بالبنك.
2. ينص البند (HC 3.2.2) على أن رئيس مجلس الإدارة يجب أن يكون مديرًا مستقلاً. لا تتم معاملة رئيس مجلس إدارة البنك السيد فاروق المؤيد كمدير مستقل، مع الأخذ بعين الاعتبار المعاملات التجارية التي يقوم بها البنك مع مجموعة المؤيد التي يديرها السيد فاروق المؤيد. يرى مجلس الإدارة أن هذا لا يضر بالمعايير العالية لحوكمة الشركات التي يحتفظ بها البنك حيث (1) يتم الدخول في المعاملات التجارية على أساس «تجاري» بعد عمليات المناقصة والموافقة الشفافة (2) يتبع البنك سياسات إدارة تضارب المصالح في قرارات مجلس الإدارة بشكل صارم (3) لا يشارك أعضاء مجلس الإدارة المهتمون بمقترحات التجارية التي ينظر فيها البنك في القرارات المتعلقة بمثل هذه العروض.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

الإرشادات (تتمة).

3. ينص البند (HC 3.8.2) على أنه يجب على مجلس الإدارة إنشاء لجنة لحوكمة الشركات مكونة من ثلاثة أعضاء مستقلين على الأقل، والبند (HC 3.3.3) يسمح بدمج اللجان. قام البنك بدمج مسؤولية لجنة حوكمة الشركات مع مسؤولية لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة، والتي تضم ستة أعضاء، اثنان منهم مستقلان. ويرى مجلس الإدارة أن هذا لا يضر بالمعايير العالية لحوكمة الشركات لأن لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة لديها الموارد والوقت الكافيان لأداء واجباتها وعقد عدد كافي من الاجتماعات للوفاء بمسؤولياتها. نتيجة لهذا الدمج، لا تفي لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة بمتطلبات (HC 3.8.2)، ومع ذلك، فإن قرار مجلس الإدارة هو أن لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة مستقلة بما يكفي للوفاء بمتطلباتها ومسؤولياتها، وعلى هذا الأساس، أكد مصرف البحرين المركزي بأنه ليس لديه أي اعتراض على دمج هذه اللجان بهذه الطريقة.

تقرير المكافآت

موقفنا

اعتمد البنك موقف المكافآت الشاملة التي تترجم رؤيته واستراتيجيته وقيمه إلى إطار يوجه اتخاذ القرار عندما يتعلق الأمر بجميع عناصر مكافأته. نهدف من خلال هذا التبني إلى:

1. جذب أفضل أصحاب الأداء والاحتفاظ بهم.
2. تقديم أجر متغير ومحفز على أساس تحقيق أهداف أداء تنظيمية محددة، بالإضافة إلى تحقيق أهداف الأداء الفردي بطريقة تتماشى تمامًا مع قيمنا التنظيمية.
3. تطوير قادة المجال الذين يؤثرون بشكل إيجابي على أداء البنك ويعملون كمحفز للنمو داخل الاقتصادات التي نعمل فيها.

يشمل موقفنا ما يلي:

1. تشجيع بناء الكفاءات من خلال الربط بشكل أفضل بين التطوير الوظيفي وإدارة الأداء والمكافآت.
2. دعم ثقافة العمل التي يحركها الأداء والتي تولد النمو التنظيمي.
3. المكافأة (في شكل تعويض ثابت ومتغير) الأداء والمهارات والكفاءات، والتنمية والنمو، والالتزام المرئي الفعال للمنظمة.
4. خلق الفرص لنمو الأفراد من خلال التطوير الوظيفي والتدريب وتخطيط التعاقب الوظيفي وتنمية المواهب.
5. دعم بيئة عمل تحكمها قيمنا وقيادتنا السليمة وثقافة تساعد على النجاح من خلال علاقات العمل القائمة على الفريق والمزيج المتوازن من الحياة العملية.

تم تنفيذ هذه الترجمة لهذا الموقف من خلال الالتزام لإطار حوكمة قوي للشركات، وهو إطار يلتزم بالمتطلبات التنظيمية ويتماشى مع معايير الصناعة وأفضل الممارسات. فيما يتعلق بالرقابة، فإن لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة هي المسؤولة عن ضمان الالتزام بالسياسة واللوائح.

تضمن سياسة المكافآت في البنك أن جميع الموظفين، ولا سيما الأشخاص المعتمدين والمتحملين للمخاطر المادية، يحصلون على أجور عادلة ومسؤولة. الأشخاص المعتمدون هم موظفون يقومون بوظائف تتطلب موافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي، وهذه تشمل الوظائف الخاضعة للرقابة التي يحددها مصرف البحرين المركزي، والمناصب التنفيذية التي ترفع تقاريرها مباشرة إلى الرئيس التنفيذي، وبعض رؤساء الوظائف التي تتطلب مجموعات مهارات متخصصة. إن متخذي المخاطر الجوهرية هم موظفون يرأسون خطوط أعمال مهمة، وأي أفراد يخضعون لسيطرتهم ولهم تأثير مادي على ملف تعريف مخاطر البنك.

لضمان التوافق بين ما ندفعه للموظفين واستراتيجية عمل البنك، نقوم بتقييم الأداء الفردي مقابل الأهداف المالية وغير المالية السنوية والطويلة الأجل الملخصة بما يتماشى مع نظام إدارة الأداء لدينا. يأخذ هذا التقييم في الاعتبار أيضًا الالتزام بقيم البنك، والمخاطر، وإجراءات الالتزام، وقبل كل شيء، الحاجة إلى التصرف بنزاهة. إجمالاً، لا يتم الحكم على الأداء بناءً على ما يتم تحقيقه على المدى القصير والطويل فحسب، بل يتم الحكم أيضًا بشكل مهم على كيفية تحقيقه، حيث يعتقد البنك أن هذا الأمر يساهم في استدامة الأعمال على المدى الطويل.

دور وتركيز لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة بالإشراف على جميع سياسات المكافآت لموظفي البنك. إن لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة هي الهيئة الإشرافية والحاكمة لسياسة التعويضات والممارسات والخطط، وهي مسؤولة عن تحديد ومراجعة واقتراح سياسة المكافآت المتغيرة لاعتمادها من قبل مجلس الإدارة. وهي مسؤولة عن وضع المبادئ وإطار الحوكمة لجميع قرارات التعويض. تضمن لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة تعويض جميع الأشخاص بشكل عادل ومسؤول. تتم مراجعة سياسة المكافآت على أساس دوري لتعكس التغييرات في ممارسات السوق وخطة العمل وملف المخاطر للبنك.

تشمل مسؤوليات لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة، فيما يتعلق بسياسة التعويضات المتغيرة للبنك، كما هو مذكور في صلاحياته، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- اعتماد نظام المكافآت ومراقبته ومراجعته لضمان عمل النظام على النحو المنشود.
- الموافقة على سياسة المكافآت والمبالغ لكل شخص معتمد ومتعامل للمخاطر المادية، وكذلك إجمالي المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها، مع مراعاة إجمالي الأجر بما في ذلك الرواتب والأتعاب والمصاريف والمكافآت ومزايا الموظفين الأخرى.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

تقرير المكافآت (تتمة)

دور وهدف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة (تتمة)

- ضمان تعديل المكافآت لجميع أنواع المخاطر.
- التأكد من أن المكافآت المتغيرة تشكل جزءًا معتبراً من أجرهم الإجمالي بالنسبة للمتحملين للمخاطر المادية.
- مراجعة نتائج اختبار الضغط والاختبار الرجعي قبل الموافقة على إجمالي المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها بما في ذلك الرواتب والأتعاب والمصروفات والمكافآت ومزايا الموظفين الأخرى.
- إجراء تقييم دقيق للممارسات التي يتم من خلالها دفع المكافآت مقابل الإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل توقيتها واحتمالية حدوثها غير مؤكد. سوف تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة بالسؤال عن مدفوعات الدخل التي لا يمكن تحقيقها أو التي لا تزال احتمالية تحقيقها غير مؤكدة في وقت الدفع.
- التأكد من أنه يتم ترجيح مزيج الأجر الثابت والمتغير لصالح المكافآت الثابتة بالنسبة للأشخاص المعتمدين في إدارة المخاطر والموارد البشرية والاستراتيجية والتدقيق الداخلي والعمليات والرقابة المالية ووظائف الالتزام.
- التوصية بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناءً على حضورهم وأدائهم وبما يتوافق مع المادة (188) من قانون الشركات التجارية البحريني.
- ضمان وجود آليات التزام مناسبة لضمان التزام الموظفين بعدم استخدام استراتيجيات التحوط الشخصية أو التأمين المرتبط بالأجور والمسؤوليات لتقويض آثار محاذاة المخاطر المضمنة في ترتيبات أجورهم.

أنشأ مجلس الإدارة لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه. تم سرد تفاصيل اللجنة، بما في ذلك مواعيد اجتماعاتها، في تقرير حوكمة الشركة. بلغ إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة خلال العام 11,500 دينار بحريني على شكل رسوم حضور .

نطاق تطبيق سياسة المكافآت

تم اعتماد سياسة المكافآت على مستوى المجموعة وستطبق على الفروع والشركات التابعة في الخارج.

المكافآت المتغيرة للموظفين

المكافأة المتغيرة مرتبطة بالأداء، وتتكون بشكل أساسي من مكافأة الأداء السنوية. ترتبط المكافأة المتغيرة للأجر بمساهمات الأفراد في تحقيق أهداف وغايات البنك التي تعمل ضمن ثقافة قائمة على القيمة، وذلك في سياق بيئة عالية الكفاءة وعملية وموجهة نحو التسليم.

يمتلك البنك إطار عمل معتمد من مجلس الإدارة لتطوير علاقة شفافة بين الأداء والمكافآت المتغيرة. تم تصميم إطار العمل على أساس أن الجمع بين الأداء المالي وتحقيق العوامل غير المالية الأخرى، من شأنه، مع تساوي جميع الأشياء الأخرى، تقديم مبلغ مكافآت مستهدف للموظفين. يتم تعديل مبلغ المكافآت لمراعاة المخاطر من خلال استخدام التدابير المعدلة حسب المخاطر (بما في ذلك الاعتبارات التطلعية). في الإطار المعتمد لتحديد مجموع المكافآت المتغيرة، تهدف لجنة التعيينات والمكافآت إلى موازنة توزيع أرباح البنك بين المساهمين والموظفين.

تشمل مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى البنك مجموعة من المقاييس قصيرة وطويلة الأجل، وتشمل الربحية والملاءة المالية والسيولة ومؤشرات النمو.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة بتقييم الممارسات التي يتم من خلالها دفع المكافآت عن الإيرادات المستقبلية المحتملة، والتي يظل توقيتها واحتمالية حدوثها غير مؤكد. توضح لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة بأن قراراتها تتماشى مع تقييم الوضع المالي للبنك وآفاقه.

يستخدم البنك عملية رسمية وشفافة لتعديل مبلغ المكافآت وفقًا لجودة الأرباح. يهدف البنك إلى دفع مكافآت من الأرباح المحققة والمستدامة. بناءً على جودة الأرباح، يمكن تعديل قاعدة المكافأة بناءً على تقدير لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة.

لكي يكون لدى البنك أي تمويل لتوزيع مبلغ المكافآت، يجب تحقيق حد الأهداف المالية الأدنى. تضمن مقاييس الأداء أن إجمالي المكافآت المتغيرة سيتم تخفيضها بشكل كبير بشكل عام في حالة حدوث أداء مالي ضعيف أو سلبي. علاوة على ذلك، فإن مبلغ المكافآت المستهدفة كما هو محدد أعلاه يخضع لتعديلات المخاطر بما يتماشى مع تعديل المخاطر وإطار الربط. تضمن عملية إدارة الأداء توزيع جميع الأهداف بشكل مناسب على وحدات العمل والموظفين المعنيين.

كما هو مذكور أعلاه، فإن إجمالي المكافآت المتغيرة المدفوعة لجميع الموظفين، بما في ذلك برنامج حوافز الأسهم، يقع في نطاق 7% إلى 9% من صافي الربح قبل المكافأة.

أجر وظائف التحكم والدعم

يسمح مستوى مكافآت الموظفين في وظائف الرقابة والدعم للبنك بتوظيف موظفين مؤهلين وذوي خبرة في هذه الوظائف. يضمن البنك أن مزيج المكافآت الثابتة والمتغيرة لموظفي وظيفة التحكم والدعم يجب أن يرجح لصالح المكافأة الثابتة. تعتمد المكافأة المتغيرة لوظائف الرقابة على أهداف خاصة بالوظيفة، ولا يتم تحديدها من خلال الأداء المالي الفردي لمجال العمل الذي يراقبونه.

يلعب نظام إدارة الأداء بالبنك دورًا رئيسيًا في تحديد أداء وحدات الدعم والمراقبة بناءً على الأهداف الموضوعة لها. تركز هذه الأهداف بشكل أكبر على الأهداف غير المالية التي تشمل المخاطر والرقابة والالتزام والاعتبارات الأخلاقية، بالإضافة إلى السوق والبيئة التنظيمية، بخلاف مهام إضافة القيمة الخاصة بكل وحدة.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

المكافآت المتغيرة للوحدات التجارية

يتم تحديد المكافآت المتغيرة للوحدات التجارية بشكل أساسي من خلال أهداف الأداء الرئيسية المحددة من خلال نظام إدارة الأداء بالبنك. تحتوي هذه الأهداف على أهداف مالية وغير مالية، بما في ذلك مراقبة المخاطر والالتزام والاعتبارات الأخلاقية وكذلك السوق والبيئة التنظيمية. إن النظر في تقييم المخاطر أثناء تقييم أداء الأفراد يضمن أن تتم معاملة أية اثنين من الموظفين، واللذان يحققان نفس الربح على المدى القصير ولكنهما يتحملان كميات مختلفة من المخاطر نيابة عن البنك، بشكل مختلف من خلال نظام المكافآت.

إطار عمل تقييم المخاطر

الغرض من روابط المخاطر هو مواءمة المكافآت المتغيرة مع ملف مخاطر البنك. في محاولة القيام بذلك، يأخذ البنك في الاعتبار كل من المقاييس الكمية والنوعية في عملية تقييم المخاطر. تلعب المقاييس الكمية والحكم البشري دورًا في تحديد تعديلات المخاطر. تتضمن عملية تقييم المخاطر الحاجة إلى التأكد من أن سياسة المكافآت مصممة لتقليل دوافع الموظفين لأخذ مخاطر مفرطة وغير ضرورية متناسقة مع نتائج المخاطر، كما أن لديها مزيج مناسب من المكافآت التي تتوافق مع مواءمة المخاطر.

تأخذ لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة بالبنك في عين الاعتبار ما إذا كانت سياسة المكافآت المتغيرة تتماشى مع ملف مخاطر البنك، كما تضمن أنه من خلال إطار وعمليات تقييم المخاطر السابقة واللاحقة للبنك، أن يتم التقييم الدقيق لممارسات المكافآت التي تكون فيها توقيت واحتمالية حدوث الإيرادات المستقبلية غير مؤكدة.

تأخذ تعديلات المخاطر في الاعتبار جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر غير الملموسة والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وتكلفة رأس المال. يقوم البنك بتقييم المخاطر لمراجعة الأداء المالي والتشغيلي مقابل إستراتيجية العمل وأداء المخاطر قبل توزيع المكافأة السنوية. يضمن البنك أن إجمالي المكافأة المتغيرة لا يحد من قدرته على تعزيز قاعدته الرأسمالية.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة بإبقاء نفسها على اطلاع دائم بأداء البنك مقابل إطار إدارة المخاطر. ستستخدم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة هذه المعلومات عند النظر في المكافأة لضمان توافق العائد والمخاطر والأجر.

في السنوات التي يعاني فيها البنك من خسائر مادية في أدائه المالي، يتضمن إطار تعديل المخاطر العديد من التعديلات. تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة بفحص نتائج اختبارات الإجهاد والاختبارات الرجعية التي يتم إجراؤها على إطار سياسة المكافآت المتغيرة وإجراء التصحيحات اللازمة لمكافأة الموظفين عن طريق تقليل مبلغ المكافآت، والتغييرات المحتملة في فترة الاستحقاق، والتأجيلات الإضافية وأحكام الاستقطاع أو الاسترجاع.

يمكن للجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة، بموافقة مجلس الإدارة، التبرير واتخاذ القرارات التقديرية التالية:

- زيادة / تقليل التعديل اللاحق.
- النظر في تأجيلات إضافية أو زيادة كمية الأسهم الممنوحة.
- التعافي من خلال ترتيبات الاستقطاع أو الاسترجاع.

إطار الاستقطاع أو الاسترجاع

تسمح أحكام الاستقطاع أو الاسترجاع الخاصة بالبنك لمجلس إدارة البنك بتحديد أنه، إذا كان الأمر مناسبًا، يمكن إلغاء / تعديل العناصر غير المكتسبة بموجب خطة المكافآت المؤجلة، أو يمكن استرجاع التعويض المتغير المقدم في مواقف معينة. إن القصد من ذلك هو السماح للبنك بالاستجابة بشكل مناسب إذا تبين أن عوامل الأداء التي استندت إليها قرارات المكافأة لا تعكس الأداء المقابل على المدى الطويل. تحتوي جميع المكافآت المؤجلة على أحكام تمكن البنك من تخفيض أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين كان لسلوكهم الفردي تأثير ضار مادي على البنك خلال سنة الأداء المعنية.

لا يمكن اتخاذ أي قرار لاسترجاع مكافئة الفرد إلا من قبل مجلس الإدارة.

تسمح أحكام الاستقطاع والاسترجاع الخاصة بالبنك لمجلس إدارة البنك بأن يقوم بتحديد، إذا كان ذلك مناسبًا، إمكانية تعديل / إلغاء العناصر المكتسبة / غير المكتسبة بموجب خطة المكافآت المؤجلة في مواقف معينة. تتضمن هذه الأحداث (1) دليلًا معقولاً على سوء السلوك المتعمد، أو خطأ أساسي، أو الإهمال، أو عدم كفاءة الموظف، مما يتسبب في تكبد البنك / وحدة أعمال الموظف لخسارة مادية في أدائها المالي، أو وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية للبنك، أو فشل إدارة المخاطر الأساسية، أو فقدان السمعة أو المخاطر الناتجة عن تصرفات هذا الموظف، أو الإهمال، أو سوء السلوك، أو عدم الكفاءة، خلال سنة الأداء المعنية، و (2) تضليل الموظف عمدًا للسوق و/أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال سنة الأداء المعنية.

يمكن استخدام الاسترجاع إذا كان تعديل الاستقطاع على الجزء غير المكتسب غير كافٍ، نظرًا لطبيعة وحجم المشكلة.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

مكونات المكافأة المتغيرة

المكافأة المتغيرة تتكون من المكونات الرئيسية التالية

النقد مقدماً	جزء المكافأة المتغيرة الممنوح والمدفوع نقدًا عند الانتهاء من عملية تقييم الأداء لكل عام.
النقد المؤجل	جزء المكافأة المتغيرة الممنوح والمدفوع نقدًا على أساس تناسبي على مدار ثلاث سنوات.
الأسهم مقدماً	جزء المكافأة المتغيرة الممنوح والصادر على شكل أسهم عند الانتهاء من عملية تقييم الأداء لكل عام.
الأسهم مؤجلة	جزء المكافأة المتغيرة الممنوح والمدفوع على شكل أسهم على أساس تناسبي على مدى ثلاث سنوات.

تخضع جميع المكافآت المؤجلة لأحكام الاستقطاع. يتم تحرير جميع مكافآت الأسهم لصالح الموظف بعد فترة احتفاظ مدتها ستة أشهر من تاريخ الاستحقاق. يرتبط عدد مكافآت الأسهم الممنوحة بسعر سهم البنك وفقًا لقواعد نظام حوافز الأسهم الخاص بالبنك. يتم تحرير أي توزيعات أرباح من هذه الأسهم للموظف مع الأسهم (أي بعد فترة الاحتفاظ).

المكافآت المؤجلة

يخضع الموظفون بدرجة مدير أول وما فوق والذين يتقاضون مكافآت سنوية إجمالية قدرها 100,000 دينار بحريني وما فوق لتأجيل المكافأة المتغيرة على النحو التالي:

الاسم	المدير العام وما فوق	موظفي الأعمال الخمسة الأعلى أجراً	المدراء الأوائل ومساعدي المديرين العامين	المدة المؤجلة	الاحتفاظ	الاستقطاع	الاسترجاع
النقد مقدماً	%40	%40	%50	مباشرة	-	-	نعم
الأسهم مقدماً	-	-	%10	مباشرة	6 شهور	نعم	نعم
النقد المؤجل	%10	%10	-	3 سنوات*	-	نعم	نعم
الأسهم مؤجلة	%50	%50	%40	3 سنوات*	6 شهور	نعم	نعم

ملاحظة:

* يستند التأجيل على أساس تناسبي على مدى ثلاث سنوات.

يمكن أن تزيد لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة، بناءً على تقييمها لملفات الأدوار والمخاطر التي يتعرض لها الموظف، من تغطية الموظفين الخاضعين لترتيبات التأجيل.

تفاصيل المكافآت المدفوعة

أعضاء مجلس الإدارة

دينار بحريني (آلاف)	2023	2022
رسوم حضور الاجتماع*	**54.5**	80.5
المكافآت	**520.0**	520.0

ملحوظة:

* تشمل رسوم جلسة لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة البالغة 11.5 ألف دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2023 (31 ديسمبر 2022: 30.0 ألف دينار بحريني).

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

الموظفين

1 - مكافآت الموظفين

2023										
		المكافآت الثابتة*		مكافئة التوظيف**	المكافآت المضمونة***	المكافآت المتغيرة				
						المقدمة		المؤجلة		
دينار بحريني (آلاف)	عدد الموظفين*	النقد	أخرى	(نقد / أسهم)	(نقد / أسهم)	النقد	الأسهم	النقد	الأسهم	أخرى	المجموع
الأشخاص المعتمدون											
- خطوط الأعمال	**7**	**1,422**	**232**	**489**	**-**	**449**	**5**	**107**	**551**	**-**	**3,255**
- التحكم والدعم	**16**	**2,165**	**334**	**87**	**-**	**379**	**73**	**-**	**294**	**-**	**3,332**
متحملي المخاطر الأساسية الأخرى	**1**	**80**	**15**	**-**	**-**	**14**	**3**	**-**	**11**	**-**	**123**
الموظفين الآخرين	**768**	**16,367**	**3,078**	**-**	**-**	**3,829**	**138**	**-**	**552**	**-**	**23,964**
الموظفين في الخارج	**74**	**3,182**	**363**	**-**	**-**	**472**	**22**	**5**	**111**	**-**	**4,155**
المجموع	**866**	**23,216**	**4,022**	**576**	**-**	**5,143**	**241**	**112**	**1,519**	**-**	**34,829**

* هذا يمثل الموظفين كما في 31 ديسمبر 2023. لقد غادر (86) موظفًا خلال العام ولم يتم تضمينهم في عدد الموظفين، ولكن تم الكشف عن رواتبهم في التعليقات التوضيحية ذات الصلة.

** تم إدراج موظف خارجي واحد كجزء من خط أعمال الأشخاص المعتمدين.

*** خلال السنة بلغت المكافآت المضمونة لبعض الأفراد 413.6 ألف دينار بحريني وتم تضمينها ضمن إفصاح المكافآت المتغيرة أعلاه.

2022										
		المكافآت الثابتة*		مكافئة التوظيف**	المكافآت الأكيدة	المكافآت المتغيرة				
						المقدمة		المؤجلة		
دينار بحريني (آلاف)	عدد الموظفين*	النقد	أخرى	(نقد / أسهم)	(نقد / أسهم)	النقد	الأسهم	النقد	الأسهم	أخرى	المجموع
الأشخاص المعتمدون											
خطوط الأعمال	7	1,433	268	-	-	376	13	78	441	-	2,608
التحكم والدعم	18	2,315	353	-	-	463	91	-	363	-	3,586
متحملي المخاطر الأساسية الأخرى	1	78	15	-	-	11	2	-	9	-	115
الموظفين الآخرين	746	14,232	2,770	-	-	2,963	103	9	456	-	20,533
الموظفين في الخارج	65	2,491	270	-	-	295	11	4	60	-	3,130
المجموع	837	20,549	3,676	-	-	4,108	219	91	1,329	-	29,972

* هذا يمثل الموظفين كما في 31 ديسمبر 2021. لقد غادر (51) موظفًا خلال العام ولم يتم تضمينهم في عدد الموظفين، ولكن تم الكشف عن رواتبهم في التعليقات التوضيحية ذات الصلة.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

2 - المكافآت المؤجلة

	2023				
	النقد	الأسهم		أخرى	المجموع
	دينار بحريني (آلاف)	الرقم	دينار بحريني (آلاف)*	دينار بحريني (آلاف)	دينار بحريني (آلاف)
الرصيد الافتتاحي	293	4,080,471	2,524	-	2,817
مُنحت خلال العام	91	2,628,297	1,548	-	1,639
التعديل على أساس المكافآت النهائية لعام 2022	-	8,265	5	-	5
توزيعات الأرباح النقدية / الأسهم الممنوحة خلال العام	213	670,680	394	-	607
الفائدة على الودائع	7	-	-	-	7
تم الدفع / الإصدار خلال العام	(250)	(2,872,486)	(1,790)	-	(2,040)
الرصيد الختامي	354	4,515,227	2,681	-	3,035

* بناءً على سعر المكافأة الأصلي لكل فترة مكافآت.

	2022				
	النقد	الأسهم		أخرى	المجموع
	دينار بحريني (آلاف)	الرقم	دينار بحريني (آلاف)*	دينار بحريني (آلاف)	دينار بحريني (آلاف)
الرصيد الافتتاحي	359	4,682,461	2,931	-	3,290
مُنحت خلال العام	65	1,786,942	1,104	-	1,169
توزيعات الأرباح النقدية / الأسهم الممنوحة خلال العام *	129	646,724	403	-	532
الفائدة على الودائع	14	-	-	-	14
تم الدفع / الإصدار خلال العام *	(274)	(3,035,656)	(1,914)	-	(2,188)
الرصيد الختامي	293	4,080,471	2,524	-	2,817

* بناءً على سعر المكافأة الأصلي لكل فترة مكافآت.

الامتثال

يلتزم البنك بنشر وتعزيز ثقافة قوية لسياسة للامتثال تمتد في جميع جوانب عملياته. وقد تم اعتماد هذا السياسة من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ، ويقومون بدور فعال في ترسيخ ثقافة وقيم الامتثال للمجموعة، والالتزام بجميع المتطلبات التنظيمية المعمول بها. ومن خلال التمسك بأعلى معايير السلوك الأخلاقي، فإننا نحافظ على سمعتنا ونحمي مصالح عملائنا وندير أعمالنا بمسؤولية.

وخلال عام 2023، واصلنا العمل على تحسين إطار سياسة الامتثال الذي نعمل به، لضمان توافقها مع المتطلبات التنظيمية المتطورة في مملكة البحرين والدول الأخرى التي نعمل فيها.

ثقافة الامتثال

نحن ملتزمون بتعزيز ثقافة الامتثال من خلال برنامج تدريبي وتوعوي شامل. يشارك جميع الموظفين، بما في ذلك مجلس الإدارة، في الدورات التدريبية الإلزامية لمكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك، يتم إجراء جلسات توعية مختلفة حول الالتزام لجميع الموظفين لتعزيز أهمية الالتزام ودوره في تحقيق أهدافنا الإستراتيجية. وتساهم هذه الجهود في تعزيز ثقافة اتخاذ القرار الأخلاقي وتضمن تقديم نتائج عادلة باستمرار لعملائنا وأصحاب المصلحة وفقًا للمتطلبات التنظيمية.

حوكمة الامتثال

تشرف لجنة إدارة الامتثال للمجموعة ("GCMC") التي تم إنشائها في عام 2019، على جميع المخاطر المتعلقة بالامتثال.

ويتمثل هدف اللجنة في تطوير وتحديد وقياس وتوثيق وتقييم مخاطر الامتثال عبر المجموعة، ومراقبة مدى التزام مجموعة بنك البحرين الوطني بمتطلبات مصرف البحرين المركزي ("CBB") ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ("CBUAE") وكذلك متطلبات البنك المركزي السعودي ("ساما") مع القواعد واللوائح ذات الصلة.

تقوم اللجنة باطلاع الإدارة العليا وبانتظام على جميع التحديثات حول التقدم المحرز نحو حل الملاحظات التنظيمية المتعلقة بالامتثال، ونتائج التدقيق على الامتثال، والمشكلات المحددة ذاتيًا. كما تعمل لجنة إدارة الامتثال للمجموعة أيضًا كنقطة تصعيد لأية أمور متعلقة بالامتثال تتطلب اهتمامًا فوريًا. يقوم كبير مسؤولي الالتزام بالمجموعة بإبلاغ المعلومات الإدارية ذات الصلة من جلسات GCMC إلى لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة ("BRCC").

وتعمل كل من لجنة إدارة الامتثال للمجموعة و لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة بموجب اختصاصات معتمدة، مما يضمن هياكل حوكمة واضحة عن المسائل المتعلقة بالامتثال.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

إطار الامتثال

الحفاظ على إطار امتثال قوي مبني على مجموعة من المبادئ التوجيهية والمبادئ يعمل على تجميع ومواءمة ودمج جميع المتطلبات التنظيمية التي تنطبق على البنك وضمان الالتزام الكامل بجميع المتطلبات التنظيمية المعمول بها.

الامتثال لمكافحة الجرائم المالية

يلتزم البنك بتطبيق القواعد والتشريعات والالتزام بأعلى مستوى من المعايير لإدارة مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومخاطر انتشار الأسلحة بما يتماشى مع قوانين ولوائح الجرائم المالية وفق المتطلبات التي تم وضعها من قبل مصرف البحرين المركزي.

بالإضافة إلى ذلك، يتبنى البنك نهجًا قائمًا على المخاطر لضمان التخفيف من مخاطر الامتثال. تعمل سياستنا الشاملة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وسياسة العقوبات على تحديد المبادئ والاتجاهات اللازمة لمراقبة القوانين واللوائح المعمول بها والالتزام بها.

اختبار الامتثال والضمان

يساهم اختبار الامتثال والضمان بدور حاسم في ضمان إدارة المخاطر التنظيمية بشكل فعال ومنع الأنشطة غير المتوافقة. يقوم قسم الالتزام بانتظام بتقييم مدى التزام البنك بالمتطلبات التنظيمية وفعالية خطي الدفاع الأول والثاني للبنك. تضمن خطة اختبار الامتثال للنهج القائم على المخاطر أن الشركة تعمل وفقًا لجميع اللوائح ذات الصلة.

شكاوى العملاء

نحن ملتزمون بتقديم خدمة استثنائية لعملاءنا والتعامل بشكل فوري مع الشكاوى المقدمة من قبلهم. إن سياسة وإجراءات إدارة الشكاوى التي نعمل بها تتوافق مع المبادئ والتوجيهات الصادرة من مصرف البحرين المركزي. نقدر ملاحظات العملاء ونعمل على استخدام الشكاوى كفرصة لتحديد أوجه القصور وتصحيحها، حتى نتمكن من تحسين خدماتنا ومنتجاتنا.

الارتباطات التنظيمية

يتعاون البنك بشكل استباقي مع السلطات التنظيمية لمواكبة المتطلبات التنظيمية المتطورة. ويقوم فريق متخصص بمتابعة الإصدارات التنظيمية الصادرة عن الهيئات التنظيمية ذات الصلة، وتحديد وتقييم التأثير المحتمل لأي لوائح جديدة أو محدثة على عملياتنا على الفور. نقوم بعد ذلك بتنفيذ التغييرات اللازمة على سياساتنا وإجراءاتنا وضوابطنا لضمان الامتثال المستمر.

التدقيق الداخلي

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي جزءًا لا يتجزأ من نظام إدارة المخاطر بالبنك، كما تلعب دورًا مهمًا في تقييم استقلالية وظائف إدارة المخاطر، بالإضافة إلى مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك. يتم إجراء مراجعة دورية من قبل الإدارة للتأكد من الالتزام للسياسات والإجراءات المعمول بها والشروط المعتمدة، وتسليط الضوء على مجالات الاهتمام بحيث يمكن اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب. يخضع القسم لنظام مراجعة خارجي مستقل لضمان الجودة.

يتبنى القسم نهجًا قائمًا على المخاطر، ويتضمن جزء من كل مهمة تدقيق التحقق من توافر سياسات وإجراءات شاملة وموثوقة ومحدثة. نقوم بتقييم اكتمال ووضوح السياسات والإجراءات والأنظمة المعمول بها بشكل منتظم على مدار العام بما يتماشى مع خطة التدقيق. تتضمن الخطة، التي تمت صياغتها بعد تمرين تقييم المخاطر السنوي، تقييم فعالية وكفاءة الضوابط والتحقق من صحة نماذج المخاطر والالتزام التشغيلي. وهي تشكل جزءًا من خطة تدقيق إستراتيجية مدتها ثلاث سنوات تضمن تغطية جميع وظائف وعمليات البنك، بما في ذلك الفروع المحلية والخارجية، بشكل صحيح.

يعمل القسم وفق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي. أكثر من 70% من موظفي قسم التدقيق مؤهلين مهنيًا من قبل جمعيات دولية معروفة (مثل المدقق الداخلي المعتمد (CIA) وجمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) وجمعية ضبط وتدقيق نظم المعلومات (ISACA).

إدارة المخاطر

يواصل القطاع المالي نموه في التعقيد والتطور مع التغييرات المستمرة في البيئات التنظيمية والتشغيلية على مستوى العالم. يقدم التقدم التكنولوجي تحديات وفرصًا جديدة للبنوك. مع هذه البيئة الديناميكية، تأتي الحاجة المتزايدة لمواصلة تعزيز الأطر الحالية وتعزيز الضوابط. لقد طور بنك البحرين الوطني، على مر السنين، إدارة المخاطر إلى كفاءة أساسية ولا يزال في وضع جيد لمواجهة هذه التحديات. يقوم البنك بتقييم المخاطر من حيث التأثير على الدخل وقيم الأصول. إن التقييم يعكس تقييم البنك للتأثير المحتمل على أعماله بسبب التغيرات في الظروف السياسية والاقتصادية والسوقية وفي الجدارة الائتمانية لعملائه. لطالما كانت إدارة المخاطر في بنك البحرين الوطني حكيمة واستباقية بهدف تحقيق التوازن الأمثل بين المخاطر والعوائد المتوقعة.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

إن السلطة العامة لإدارة المخاطر في البنك منوطة بمجلس الإدارة. تم إنشاء لجنة المخاطر والالتزام التابعة لمجلس الإدارة لتقديم الإشراف والمشورة إلى مجلس الإدارة. يقوم المجلس بالموافقة على سياسات مخاطر الائتمان والتشغيل والسيولة والسوق وأمن المعلومات المناسبة بناءً على توصيات الإدارة. يتم تفويض سلطات الاعتماد في تسلسل هرمي اعتمادًا على مقدار ونوع المخاطر والأمن الإضافي. كما أنشأ البنك لجنة إدارة المخاطر التشغيلية، ولجنة الأصول والخصوم، ولجنة إدارة الائتمان، ولجنة إدارة استمرارية الأعمال، ولجنة أمن المعلومات لمعالجة مجالات المخاطر المختلفة.

تشمل عملية إدارة مخاطر البنك الأبعاد المختلفة للمخاطر على النحو المبين أدناه.

مخاطر الائتمان

إننا نسعى لإدارة المخاطر لحماية وتمكين الأعمال. لقد حافظ بنك البحرين الوطني على نهج متحفظ ومتسق للمخاطر منذ إنشائه، مما يساعد على ضمان حماية أموال العملاء، والإقراض بمسؤولية، ودعم الاقتصاد المحلي. إن الفريق المعني بمخاطر الائتمان يعمل بعناية لضمان التوافق بين تقبلنا لمخاطر الائتمان والرؤية في إستراتيجية شركتنا.

مع الضغوط التنظيمية والسوقية التي تدفع المجال إلى زيادة ضوابط المخاطر والاستخدام الحكيم لرأس المال، يواصل الفريق إجراء المزيد من التدقيق في المراجعات التفصيلية لمحافظنا الاستثمارية، حيث يقوم بتقييم العملاء والقطاعات التي من المحتمل أن تتعرض للضغوط، مع اتخاذ خطط عمل تصحيحية لإدارة المخاطر عند الضرورة.

يضمن نظام التصنيف الداخلي وعملية المراجعة التحديد الفوري لأي تدهور في مخاطر الائتمان وما يترتب على ذلك من تنفيذ للإجراءات التصحيحية. تستند التصنيفات الداخلية للبنك على مقياس من 16 نقطة يأخذ في الاعتبار القوة المالية للمقترض بالإضافة إلى الجوانب النوعية، وذلك للوصول إلى تقييم شامل لمخاطر التخلف عن السداد المرتبطة بالمقترض. تتم مراجعة تصنيفات المخاطر المخصصة لكل مقترض سنويًا على الأقل. تتيح المراقبة المنتظمة للمحفظة معالجة البنك للحسابات التي تدل على تدهور في ملف تعريف المخاطر.

يتبع البنك معايير صارمة في وضع حدود الائتمان للبلدان والمؤسسات المالية. تم تطبيق معايير حكيمة لتنظيم أنشطة الاستثمار في البنك. لا يتم إجراء تقييمات منتظمة للحكم على الجدارة الائتمانية للطرف المقابل فحسب، بل إن المراقبة اليومية للتطورات المالية في جميع أنحاء العالم تضمن تحديد أي حدث يؤثر على ملف المخاطر في الوقت المناسب.

يمتلك البنك أنظمة وإجراءات معمول بها لتوليد التنبيهات في حالة وجود مستحقات سابقة في أي حساب. يتم اتباع عملية تصنيف صارمة لجميع هذه الحسابات. يطبق البنك معايير صارمة لتخصيص ومراقبة القروض المتعثرة.

تدمج سياسة الائتمان العالمية للبنك العوامل البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة في عملية الائتمان، وذلك على النحو التالي:

- الاعتمادات الخاضعة للرقابة: الموافقة على مستوى أعلى مطلوبة للمقترضين الذين ينتهكون القواعد الاحترازية للسلوك المؤسسي المسؤول، بما في ذلك المعايير البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة، والمتعلقة بحقوق الإنسان، وظروف العمل، وعمالة الأطفال، والأثر البيئي، ومكافحة الفساد، وإنتاج أسلحة محظورة، والتبغ، وما إلى ذلك.
- تتطلب نماذج طلبات الائتمان ذكرًا محددًا للمخاطر الناشئة عن العوامل البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة.
- لن تنظر وحدات الأعمال في الطلبات المقدمة من المقترضين المشاركين في أنشطة تعتبر ضارة أو غير مناسبة (بدون إجراءات التخفيف الاستباقية) من وجهة نظر بيئية أو اجتماعية أو تتعلق بالحوكمة.

بهدف تقديم مساهمة إيجابية لكل من أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، لقد سعينا إلى ترسيخ الاستدامة في سياسة الائتمان العالمية ونشاط الائتمان منذ عام 2020. ينبع طموحنا في أن يتم الاعتراف بنا كشركة إقليمية رائدة في الإقراض المسؤول والتمويل المستدام من خلال التزامنا بإحداث تأثير إيجابي على العملاء والمجتمعات التي نخدمها. يتم فحص عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة عبر نشاط التمويل لدينا مع العملاء. إننا نعمل مع القادة في هذا المجال لتعزيز تقييم عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة بحيث يكون نهجنا أكثر رسوخًا في الإطار العام لإدارة مخاطر الائتمان.

المخاطر القانونية

يدير قسم الشؤون القانونية المخاطر القانونية ويخفف من حدتها من خلال المراجعة السريعة والمشورة المتعلقة بالأمور على مستوى البنك والمعاملات، بما في ذلك جميع المستندات ذات الصلة. إن الهدف الرئيسي هو ضمان حماية مصالح البنك والتأكد أن البنك في وضع يسمح له باتخاذ قرارات مستنيرة في الأمور المتعلقة بالمعاملات والتشغيل. إن الفريق يواكب آخر التطورات في التشريعات المحلية والدولية ذات الصلة والتي سيكون لها تأثير على عمليات البنك، كما ويبدأ الإجراءات التصحيحية عندما تكون هناك احتمالية أن تتأثر أعمال البنك. تضمن الخبرة الداخلية بشكل مستقل الحفاظ على الأهداف المذكورة أعلاه بشكل صحيح. بالإضافة إلى ذلك، يدير قسم الشؤون القانونية لجنة مكونة من المكاتب القانونية، ويقوم بإجراء ارتباطات مع المكاتب التي تتطلب مشورة محددة بشأن المسائل القانونية المحلية والأجنبية، أو عندما يتطلب البنك معاملة أو تمثيلاً للنزاع.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

قانون الخصوصية وحماية البيانات الشخصية

نحرص في بنك البحرين الوطني على حماية خصوصية العملاء وأمن معلوماتهم الشخصية بأقصى قدر من العناية، لحمايتهم وكسب ثقتهم. ولذلك، فقد قمنا بتنفيذ العديد من تدابير الأمن والخصوصية لحماية عملائنا وتسهيل إجراء المعاملات من خلال منصات عديدة وتشمل موقعنا الإلكتروني، تطبيق الهاتف المحمول، وأجهزة الصراف الآلي. لقد قمنا باعتماد سياسة خصوصية البيانات وهي متوفرة على موقعنا الإلكتروني.

كما نقوم وبشكل مستمر في التواصل مع عملائنا من خلال وسائل التواصل الاجتماعي حول كيفية جمع واستخدام بياناتهم. وكجزء من جهودنا الدورية على التوعية بأمن المعلومات، نقوم بتقديم دورات تدريبية للموظفين خاصة بسياسة الخصوصية.

للامتثال لقانون حماية البيانات الشخصية في البحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، أجرى البنك مراجعة للضوابط والقوانين من أجل التوافق بشكل أفضل مع التشريعات واللوائح الموضوعة. ويعمل البنك حالياً على سد هذه الثغرات التي تم تحديدها بشكل كامل. علاوة على ذلك، خلال عام 2023، يقوم البنك باتخاذ خطوات فعلية للامتثال لمعيار ISO-27701 لإدارة وحوكمة وتنفيذ الضوابط المتعلقة بالخصوصية.

السيولة ومخاطر السوق

تصنف مخاطر السيولة على أنها احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية بسبب عدم تطابق الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات. تضمن إدارة مخاطر السيولة أن الأموال متاحة دائمًا لتلبية متطلبات التمويل للبنك. تغطي إدارة الأصول / الالتزامات للبنك معايير السيولة المختلفة التي يجب الالتزام بها، مثل الحد الأدنى من مستوى الأصول السائلة، وحدود الفجوة، ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، وغيرها.

ترجع قدرة البنك على الحفاظ على سيولة مستقرة بشكل أساسي إلى نجاحه في الاحتفاظ بقاعدة ودائع العملاء وتنميتها. ضمنت استراتيجية البنك مزيجًا متوازنًا من الودائع تحت الطلب والودائع لأجل.

يتمثل هدف البنك في تحقيق نمو مستقر في الأرباح من خلال الإدارة النشطة لمزيج الأصول الالتزامات، مع وضع نفسه بشكل انتقائي للاستفادة من التغييرات قصيرة الأجل في مستويات أسعار الفائدة.

يعد رئيس الخزينة وإدارة الأصول والخصوم هو المسؤول بشكل أساسي عن إدارة مخاطر أسعار الفائدة. يتم تقديم تقارير عن المواقف والمخاطر العامة إلى الإدارة العليا لمراجعتها ويتم تعديل المواقف إذا لزم الأمر. بالإضافة إلى ذلك، تقوم لجنة الأصول والخصوم بانتظام بمراجعة ملف حساسية أسعار الفائدة وتأثيرها على الأرباح. يتم اتخاذ القرارات الاستراتيجية بهدف تحقيق دخل فائدة قوي ومستقر بمرور الوقت.

يتم تصنيف مخاطر السوق على أنها مخاطر على قيمة محفظة المتاجرة الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة، والصرف الأجنبي، والسلع، وأسعار الأسهم. تخضع أنشطة التداول في البنك لسياسات متحفظة، والالتزام الصارم بالضوابط والحدود، والفصل الصارم بين واجبات المكاتب الأمامية والخلفية، والإبلاغ المنتظم عن المواقف، والمراجعة المستقلة المنتظمة لجميع الضوابط والحدود، والاختبار الصارم للتسعير، وأنظمة التداول وإدارة المخاطر. يتم تعيين الحدود سنويًا وتتم مراجعتها بانتظام.

يستخدم البنك الطريقة الموحدة لحساب رسوم رأس المال لمخاطر السوق، ورأس المال المطلوب الاحتفاظ به على حساب عوامل الخطر المختلفة التي تؤثر على دفتر التداول ومراكز العملة. يتم احتساب متطلبات رأس المال على حساب مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر الأسهم ومخاطر السلع ومخاطر الخيارات بشكل منفصل، ثم يتم تلخيصها للوصول إلى إجمالي متطلبات رأس مال البنك لمخاطر السوق.

يدعم البنك الانتقال إلى معدلات مرجعية أكثر قوة وموثوقية. لقد أكمل البنك مبادرة على مستوى المجموعة لتحديد وتقييم ومراقبة المخاطر المرتبطة بوقف أو عدم توفر المعايير القياسية، بما في ذلك (ليبور)، والانتقال إلى الأسعار المرجعية البديلة. لقد أكملنا أيضًا تقييم العقود الحالية عبر جميع المنتجات لتحديد التأثير بسبب توقف (ليبور) والمعايير الأخرى ومعالجة التعديلات المحتملة على تلك العقود.

المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر تحقيق استراتيجيتنا أو أهدافنا بسبب عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة أو بسبب العوامل الخارجية. تنشأ المخاطر التشغيلية من العمليات اليومية أو العوامل الخارجية، وهي ذات صلة بكل جانب من جوانب أعمالنا.

مخاطر التشغيل:

- يتم قياسها باستخدام عملية تقييم المخاطر والرقابة، والتي تقوم بتقييم مستوى المخاطر وفعالية الضوابط، ويتم قياسها لإدارة رأس المال باستخدام خسائر حوادث المخاطر.
- يتم رصدها باستخدام مؤشرات المخاطر الرئيسية وأنشطة الرقابة الداخلية الأخرى؛ و
- تُدار بشكل أساسي من قبل مديري الأعمال والفنيين الذين يحددون المخاطر ويقيمونها، ويطبقون الضوابط لإدارتها، ويراقبون فعالية هذه الضوابط باستخدام إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية.

الهدف من إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية هو إدارة المخاطر التشغيلية والتحكم فيها بطريقة فعالة من حيث التكلفة ضمن المستويات المستهدفة من المخاطر التشغيلية بما يتوافق مع شهيتنا للمخاطر. لدينا قسم مخصص لإدارة المخاطر التشغيلية، وهو مسؤول عن قيادة عملية دمج إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية وضمان الالتزام بالسياسات والعمليات المرتبطة عبر خطي الدفاع الأول والثاني، كما أنها تدعم رئيس إدارة المخاطر ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية، والتي تجتمع على أساس دوري لمناقشة قضايا المخاطر الرئيسية ومراجعة تنفيذ آلية إدارة المخاطر التشغيلية.

حوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر التشغيل (تتمة)

يتحمل رؤساء الإدارات والوظائف في البنك مسؤولية الحفاظ على مستوى مقبول من الرقابة الداخلية بما يتناسب مع حجم وطبيعة العمليات، وتحديد المخاطر وتقييمها، وتصميم الضوابط، ومراقبة فعالية هذه الضوابط. إننا نواصل عملنا المستمر لتعزيز الضوابط التي تدير معظم المخاطر المادية. من بين التدابير الأخرى، نقوم:

- بتطوير المزيد من الضوابط للمساعدة في ضمان معرفتنا بعملائنا، وطرح الأسئلة الصحيحة، ومراقبة المعاملات وتصعيد المخاوف لاكتشاف مخاطر الاحتيال ومنعها وردعها.
- بتحسين الضوابط والأمان لحماية العملاء عند استخدام القنوات الرقمية.
- بزيادة المراقبة وتعزيز الضوابط الاستقصائية لإدارة مخاطر الاحتيال التي تنشأ من التقنيات الجديدة والطرق الجديدة للخدمات المصرفية.

تتم مراجعة جميع الإجراءات المعمول بها في فرع البنك بدولة الإمارات العربية المتحدة من قبل أصحاب المصلحة المعنيين في دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين. ويتم نشرها على موقع الشبكة الداخلية للبنك بعد الموافقة عليها، ويتم توثيق الضوابط الداخلية في الإجراءات ذات الصلة.

مخاطر أمن المعلومات

إن مخاطر أمن المعلومات هي المخاطر المرتبطة بتشغيل واستخدام أنظمة المعلومات التي تدعم مهمة البنك ووظائفه التجارية. يتم تعريفها على أنها دالة لاحتمالية قيام مصدر تهديد معين (بشكل عرضي أو استغلال متعمد) لثغرة أمنية محتملة، والتأثير الناتج عن هذا الحدث الضار على المنظمة.

قام البنك بمواءمة وظيفته الأمنية مع معيار ISO / IEC 27001، وحصل على الشهادة في عام 2020. وقد تم ذلك عن طريق تنفيذ إطار نظام إدارة أمن المعلومات الذي يتكون من سياسات وإجراءات لدعم عمليات إدارة مخاطر المعلومات. إنه نهج منظم لإدارة معلومات الشركة الحساسة بحيث تظل آمنة من خلال تضمين الأشخاص والعمليات والتكنولوجيا. إن الهدف الاستراتيجي هو اعتماد نهج قائم على المخاطر من خلال دمج عمليات إدارة مخاطر أمن المعلومات في دورة حياة جميع أنظمة المعلومات والبنى التحتية، وبالتالي تخفيف وتقليل المخاطر إلى مستوى مقبول.

واصل البنك تقوية نظام إدارة أمن المعلومات وتعزيز نضج العمليات المرتبطة به. يتكون نظام إدارة أمن المعلومات من الضوابط الإدارية (السياسات والمعايير والعمليات / الإجراءات) والضوابط الفنية (تنفيذ تدابير الأمن الفنية). يعتمد البرنامج على المخاطر حيث تقوم العمليات بتقييم المخاطر ذات الصلة باستخدام التكنولوجيا في الأعمال بشكل مستمر، ثم تتناول المخاطر المحددة. تتم مراقبة البرنامج من قبل الإدارة من خلال لجنة أمن المعلومات بالبنك. تتم مراجعة التقارير الأمنية الدورية من قبل مجلس الإدارة. لم تكن لدينا أي انتهاكات لأمن البيانات خلال عام 2023.

ومع ذلك، ولتعزيز قدراتنا في الكشف والاستجابة، قمنا بتعديل الإجراءات لتشمل ضوابط أكثر صرامة وخدمات الكشف المحسّنة من خلال الحصول على عدد مختلف من الأنظمة المتطورة.

بالإضافة إلى حصوله على شهادة ISO 27001، فإن البنك متوافق ومعتمد أيضًا مع PCI-DSS (معيار أمان بيانات صناعة بطاقات الدفع). بالإضافة إلى ذلك، يفرض مصرف البحرين المركزي على جميع البنوك الالتزام بقانون خصوصية البيانات الشخصية (PDPL) في البحرين. اتخذ بنك البحرين الوطني خطوات مبكرة للالتزام بهذا القانون.

يتم إجراء عمليات التدقيق الداخلي لأمن المعلومات خلال العام، بينما يتم إجراء التدقيق الخارجي سنويًا. بالإضافة إلى ذلك، نجري اختبار الاختراق الخارجي (PT) مرتين في السنة، وتمرين اختبار الاختراق الداخلي مرة واحدة في السنة، وموردي المسح المعتمدين (على النحو المطلوب بواسطة معيار أمان بيانات صناعة بطاقات الدفع) على أساس ربع سنوي. يتم تنفيذ جميع تمارين اختبار الكفاءة من قبل استشاري من جهة خارجية. علاوة على ذلك، يتم إجراء اختبار داخلي للثغرات الأمنية كل شهر ويتم إجراء فحص داخلي للكشف عن شبكات الـ (Wi-Fi) مرة واحدة في السنة.

اكتسب بنك البحرين الوطني ضوابط تقنية لتعزيز وضعه الأمني. يعمل بنك البحرين الوطني حاليًا على تعزيز خدمة مركز عمليات الأمن (SOC) الحالية وخطة إدارة الحوادث الإلكترونية الخاصة به.

واصل البنك إشراك الموردين الخارجيين للتحقق من الاختراق السيبراني والتحقيق الجنائي والمرونة الإلكترونية. يمتلك البنك العديد من الموردين لإدارة خدمة مركز عمليات الأمن، والذكاء الإلكتروني، والكشف الموسع والاستجابة، كما يتلقى تحديثات وتوصيات أمنية من مختلف هيئات فرق الاستجابة لطوارئ الحاسوب (CERT) في المنطقة.

السمعة والمخاطر الائتمانية

تُعرَّف مخاطر السمعة بأنها التأثير الحالي والمستقبلي على الأرباح ورأس المال الناشئ عن الرأي العام السلبي، والذي قد يؤثر على القدرة على إقامة علاقات أو خدمات جديدة أو الاستمرار في خدمة العلاقات القائمة.

تعد إدارة مخاطر السمعة سمة متأصلة في ثقافة البنك المؤسسية وهي جزء لا يتجزأ من أنظمة الرقابة الداخلية. إلى جانب تحديد المخاطر وإدارتها، يشتمل نظام الرقابة الداخلية على الحفاظ على ممارسات الأعمال على أعلى مستوى من الجودة للعملاء والمساهمين والمنظمين والجمهور العام والعملاء الائتمانيين / غير الائتمانيين. من خلال سياساته وممارساته، يضمن بنك البحرين الوطني إجراء الفحص المناسب لملفات مخاطر العملاء وتوقعات الأداء قبل إتاحة المنتجات أو الخدمات الاستثمارية لهم.

تتم مراجعة جميع جوانب المخاطر المذكورة أعلاه بانتظام في اجتماعات لجنة المخاطر والالتزام التابعة لمجلس الإدارة، وذلك بناءً على تقرير شامل عن المخاطر. كما يخدم هذا النهج المتكامل لإدارة المخاطر البنك في تحقيق هدفه المتمثل في حماية مصالح المساهمين والعملاء.

إدارة مخاطر الاحتيال

الالتزام التنظيمي ومخاطر الجرائم المالية

أنشأت إدارة مخاطر المؤسسات قسمًا لإدارة مخاطر الاحتيال، ونجح القسم في تصميم وتنفيذ سياسة إدارة مخاطر الاحتيال، وخطة الاستجابة لمخاطر الاحتيال، وأنظمة مكافحة الاحتيال. سوياً، ساهمت أنظمة وسياسات وإجراءات مكافحة الاحتيال في تقليل الخسائر المالية التي يتكبدها عملاؤنا بشكل كبير بسبب مخططات الطرف الثالث.